الرُّؤيَة
الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911
315 بيسة

www.alroya.om
info@alroya.info
alroyanewspaper

الأحد ٤ من صفر ١٤٤٨ هـ الموافق ١٩ يوليو ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٣٩١ | 12 صفحة | Sunday 19 July 2026 - issue No (4391)

فعاليات متنوعة بانتظار زوّار مهرجان الجبل الأخضر لمدة 45 يوما
11

قفزة نوعية في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 32.19 مليار ريال

الرؤية- سارة العبرية

ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان بنسبة ٨,٧ بالمائة بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦، ليصل إلى ٣٢ مليارًا و١٩٧ مليون ريال عُماني، مقارنة مع ٣١ مليارًا و٣٨١,٣ مليون ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، وفقًا لبيانات النشرة الإحصائية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وأظهرت البيانات الصادرة عن المركز، السبت، أنَّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الأول من العام الجاري بلغت ٢ مليار و٥٦٧,١ مليون ريال عُماني، مقارنة مع ٣ مليارات و٩٩٣,٨ مليون ريال عُماني في الربع الأول من عام ٢٠٢٥. وتصدّر قطاع استخراج النفط والغاز الأنشطة الاقتصادية المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مسجلاً ٢٥ مليارًا و٨٨٨,٩ مليون ريال سنوي، ليستحوذ على ما يزيد على ٨٠ بالمائة من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة.

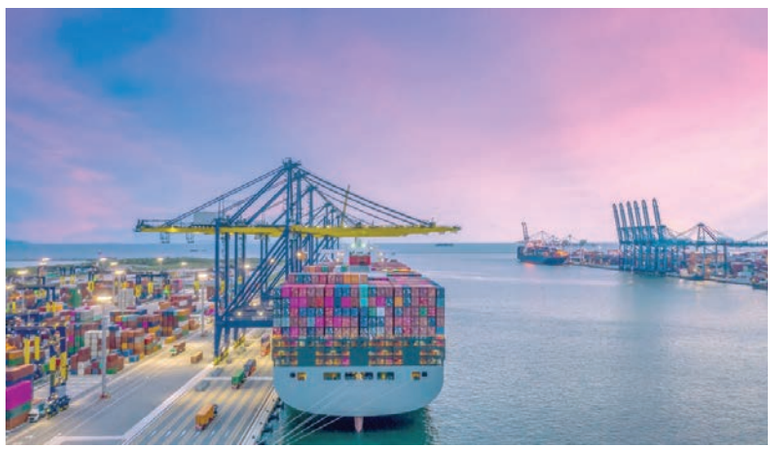

وجاءت الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية بقيمة ٢ مليار و٨٧٠,٢ مليون ريال عُماني، مرتفعة بنسبة ٥,٤ بالمائة، تلتها الوساطة المالية بقيمة ١,٥٦٥ مليار ريال عُماني، بنمو بلغ ٩,٦ بالمائة.

كما ارتفعت الاستثمارات في الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية بنسبة ١,٢ بالمائة لتصل إلى ٦٠٢,٥ مليون ريال عُماني، بينما سجل قطاع الكهرباء والمياه أعلى معدلات النمو بين القطاعات الرئيسة بنسبة ١٢,٤ بالمائة، ليبلغ ٣٣٨,٢ مليون ريال عُماني.

11

«النقل» تنفذ 61 مشروعا لإنشاء طرق جديدة وتأهيل الطرق القائمة

مسقط- العُمانية

رفعت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وتيرة تنفيذ مشروعات البنية الأساسية في قطاع الطرق ضمن خطتها التنموية خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة. وتواصل تنفيذ حزمة واسعة من المشروعات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الربط بين المحافظات ورفع كفاءة شبكة الطرق، ودعم القطاعات الاقتصاديّة والسياحيّة واللوجستيّة بما ينسجم مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

وقال الدّكتور سيف بن سعيد السناني مدير عام التخطيط بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، إن الوزارة تنفذ حاليًّا نحو ٦١ مشروعًا في قطاع الطرق بمختلف محافظات سلطنة عُمان، تشمل إنشاء طرق جديدة وتأهيل ورفع كفاءة الطرق القائمة واستكمال عدد من المشروعات الحيوية، مشيرًا إلى أن نحو ٢٢ مشروعًا تجاوزت نسبة الإنجاز الفعلية فيها ٧٠بالمائة حتى نهاية منتصف عام ٢٠٢٦.

11

«كذبوا عليكم».. سكان غزة يستصرخون العالم مع استمرار آلة الإبادة الإسرائيلية

الرؤية- الوكالات

أطلق ناشطون حملة رقمية تحت وسم "كذبوا عليكم"، مؤكدين من خلالها أنّ تراجع التغطية الإعلامية الدولية لأحداث القطاع لا يعني انتهاء حرب الإبادة الجماعية أو توقف مُعاناة سكانه.

وشارك في الحملة التي انطلقت باللغتين العربية والإنجليزية صحفيون وعاملون في المجال الإنساني وأطفال من قطاع غزة إضافة إلى متضامنين عرب وأجانب.

وعبر مقاطع مصورة ومنشورات مكتوبة، حاول الناشطون إعادة مشاهد القتل الإسرائيلي للفلسطينيين والمعاناة المتعددة من تجويع ونزوح ومرض، إلى الواجهة، في مسعى لكسر الانطباع السائد بأن اتفاق وقف إطلاق النار الساري منذ ١٠ أكتوبر ٢٠٢٥، أنهى الحرب والمأساة.

وتزامنت الحملة مع تصعيد الجيش الإسرائيلي هجماته على قطاع غزة عبر القصف وعمليات الاغتيال ما أسفر عن مقتل وإصابة عشرات الفلسطينيين، بينهم أطفال ونساء.

وترافق هذا التصعيد الميداني مع معاناة مستمرة من نزوح وجوع وعدم الحصول على العلاج المناسب، والتي تفاقمت مع تنصل إسرائيل من التزاماتها التي نصّ عليها الاتفاق بما فيها فتح المعابر وإدخال الكميات المتفق عليها من المساعدات الغذائية والإغاثية والطبية.

وطالب الناشطون العالم بالتحرك لإنقاذ ما تبقى من غزة، مع زيادة وتيرة التدمير والاحتلال الإسرائيلي لأراضي القطاع والتي بلغت ٧٠ بالمئة من إجمالي مساحته، خلافاً لما نص عليه الاتفاق بسيطرة الجيش على ٥٣ بالمئة فقط.

اقرأ في الأحد الممتاز:

الوهيبية: الدول الخليجية على أعتاب مرحلة جديدة من مسيرة التنمية 04

روّاد أعمال: نحتاج إلى منظومة متكاملة لدعم نمو المشاريع وضمان استدامتها 05

تحذيرات من تحويل الزواج إلى ساحة للمفاضلة بين الجنسيات 09

حاتم الطائي يكتب:

نحو نظام أمني خليجي جديد

الحديثُ عن المنظومة الأمنية الخليجية ظلَّ -وما يزال- هاجسًا يُؤرِّق قادة دول المنطقة، ويُسهم بدور حاسم في ترتيب الملفات ذات الصلة، وعلى مدى عقود ممتدة ترسَّخت منظومة أمنية خليجية تعتمد في جُلِّها على الحماية الأجنبية، مع توسُّع عدد من دول الخليج في بناء قواعد عسكرية لقوى عالمية كبرى، على رأسها الولايات المتحدة، حتى صار الأمن الخليجي برمَّته مرهونًا لقرارات القيادة المركزية الأمريكية؛ الأمر الذي وضع المنطقة فوق بركان من التحديات الأمنية المُتشابكة.

ومنذ اندلاع الحرب الأمريكية الصهيونية على إيران، وهذه المنظومة الأمنية الخليجية تتعرض للانتهاك، واختراق السيادة، والتهديد المباشر، بل والقصف والتدمير لمواقع عسكرية وحيوية؛ إذ تسبب وجود القواعد الأمريكية في عدد من دول المنطقة في أن تكون هذه الدول ذاتها في مرمى نيران القوات الإيرانية، خاصةً وأن الكثير من الهجمات التي تستهدف البنية التحتية العسكرية أو المواقع النووية أو غيرها من نقاط الاستهداف في إيران، تنطلق من القواعد الأمريكية بالخليج. هذا الاختراق الخطير للأمن الخليجي وتعدُّد الاستهدافات العسكرية لدول المنطقة، تسبب في زيادة الهشاشة الأمنية والعسكرية، فعوضًا عن أن كثيرًا من هذه الدول تعتمد اعتمادًا مُفرطًا على القدرات العسكرية الأمريكية، دون توطين فعلي وحقيقي لإمكانياتها العسكرية وقدرتها الدفاعية الوطنية الخالصة، تتفاقم التحديات الأمنية الخليجية في ظل غياب اتفاقية مُلزمة بعدم الاعتداء بين إيران ودول الخليج، وهو مطلب دعت إليه سلطنة عُمان بُعيد نشوب الحرب. والحقيقة أن هذا المطلب الواقعي يوفر قدرًا كبيرًا من صون السيادة، وضمان عدم اختراق الصواريخ والمسيَّرات للأجواء الخليجية، وفي الوقت نفسه يضمن لإيران منع أي هجمات أمريكية تنطلق من القواعد العسكرية المتمركزة في دول الخليج.

غير أن اهتزاز المنظومة الأمنية والعسكرية الخليجية، بالتوازي مع ركون دول المنطقة إلى الاعتماد شبه الكامل على الحليف الأمريكي، أفضى إلى زلزلة الأسس الأمنية والعسكرية التي من الواجب أن تستند إليها دول الخليج في الحفاظ على أمنها واستقرارها.

وهذا الخلل الهيكلي والعضوي في تلك المنظومة، نابعٌ في الأساس من فرضية أمريكية خاطئة ترى في إيران تهديدًا وجوديًا لدول المنطقة والمصالح الغربية، ولذلك، ومنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، كرَّست واشنطن نظرية "احتواء إيران"، وعزَّزت مخاوف دول الخليج مما يُزعَم بأنه "مساعي تصدير الثورة الإيرانية"؛ الأمر الذي أدّى إلى وضع إيران في خانة "العدو"، أو في أحسن الظروف "الجار غير الصديق"، رغم محطات التباعد والتقارب بين إيران وعدد من هذه الدول. وبينما لم تُبدِ إيران -طيلة ٤٧ عامًا- أي مظهر من مَظاهر "تصدير الثورة" -بغض النظر عن الخطاب الإعلامي الدعائي- فإن دول الخليج لم تتراجع قيد أنملة عن موقفها تجاه إيران، بل وسمحت باستخدام القواعد الأمريكية على أراضيها لضرب الجمهورية الإسلامية.

هنا كان منطقيًا من الطرف الآخر -أي إيران- أن يُقابل الضربات بضربات مُضادة، واستهدافات مباشرة، مهما زعمت الأطراف الخليجية أنها لم تسمح باستخدام أراضيها كمنصات لإطلاق الهجمات الأمريكية، لأن الشاهد في مثل هذا الموقف أن القوات الأمريكية، إن لم تكن تُطلق هجماتها من القواعد في الخليج، فإنها تستخدمها كمحطات لوجستية واستخباراتية، تتضمن غرف عمليات، وقواعد للسيطرة والتحكم في مجريات الحرب.

ولذلك نرى أن الدعوة الصادقة والصريحة التي أطلقها معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي، وزير الخارجية، عبر مقالته الجريئة في صحيفة "لوموند" الفرنسية، بضرورة بناء منظومة أمن خليجي تقوم على إدماج جميع دول المنطقة الثمانية المُطلة على الخليج، بما في ذلك إيران، دون استبعادها بأي صورة من الصور، بالتوازي مع عقد مناقشات "صريحة وربما صعبة"، بل و"مراجعة متوازنة" مع الشركاء، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية. نحن هنا لسنا إزاء دعوة دبلوماسية لاستعادة أجواء الحوار وفتح باب النقاش، وإنما أمام نداء صادق لتحوُّل جذري في المفاهيم والمواقف التي ظلَّت مُهيمنة على المنطقة، وتسببت في اتخاذ قرارات، للأسف، لم تعكس مصالح دول الخليج ولا المنطقة، وإنما كانت تستهدف بالأساس حماية الكيان الصهيوني وفرضه على المنطقة وضمان تفوقه العسكري، حتى إن هذه القرارات لم تكن تخرج من عواصم خليجية أو من واشنطن، وإنما من تل أبيب حصرًا، وهو ما أكد عليه معالي السيد بدر في مقالته.

ولم يعد خافيًا على ذي لبٍّ أن منطقة الخليج باتت الآن ساحة لحرب إرادات، وهو ما نؤكد عليه مرارًا، ومن المؤسف أن هذه الحرب لا تضع المصالح الخليجية في عين الاعتبار، وإنما الجميع يتصارع من أجل تحقيق مكاسبه الخاصة، ولذلك فإن "مراجعة بعض المُسلَّمات" التي حكمت العلاقات الإقليمية والدولية لعقود، آن لها أن توضع محل النقاش، وألا نكتفي بالامتعاض والبكاء على الأطلال، ولا أن نتكئ على جدار المظلومية التاريخية وأننا شعوب مغلوب على أمرها. وهذا النقاش الجريء، والذي لا مفر منه، لا يهدف بأي حال من الأحوال إلى إهالة التراب على علاقات استراتيجية متجذرة، تخدم مصالحنا المشتركة، وإنما المسعى الحقيقي هو أن نُعيد التوازن إلى هذه العلاقات، تأسيسًا على الوقائع التي أفرزتها المتغيرات الجيواستراتيجية والجيوسياسية، التي ما تزال تتشكل مع الحرب القائمة، التي لم تضع أوزارها بالكامل بعد.

الرؤية العُمانية التي طرحها معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي، تتسم بالشمولية؛ إذ تربط الأمن الخليجي بأمن الممرات الملاحية، سواء في مضيق هرمز أو باب المندب، وكذلك في المحيط الهندي، وهي المنطقة الكبيرة التي تمثل قلب العالم، وتمر من خلالها أبرز خطوط الملاحة الدولية والإقليمية، ولا يُمكن أن نراها سوى همزة الوصل بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب. وأيُّ بناء لنظام أمني متكامل يجمع كل دول هذه المنطقة المترامية الأطراف، سيُحقق المنفعة لشعوبها، ويخدم مصالحها الوطنية العُليا، وليس المصالح الغربية، على خلاف ما يحدث منذ عدة عقود.

ويبقى القول.. إنَّ بناء منظومة أمنية خليجية وإقليمية شاملة، تُلبِّي التطلعات الوطنية لكل دولة، وتحمي مصالحها الحيوية، وترسم مستقبل الأجيال القادمة، يجب أن يتحول من دعوة صادقة إلى تحرك إقليمي فاعل، ولا يُنازعني شك بأن الدبلوماسية العُمانية قادرة على قيادة هذه المبادرة، وحشد الجهود لوضع الأسس المتينة لهذه المنظومة، من منطلق الحكمة العُمانية المُتجذِّرة، والقائمة على نهج الحياد الإيجابي، وتحقيق المصالح المشتركة؛ بما يضمن رخاء واستقرار هذه المنطقة، فقد آن الأوان لأن ينعم الإقليم بمقدراته وحمايتها من النهب والابتزاز والدمار الذي استمر لعقود طويلة.

خلال المؤتمر العالمي للذكاء الاصطناعي بشنغهاي

عُمان تشارك في تأسيس المنظمة العالمية للتعاون بمجال الذكاء الاصطناعي

الشيذاني يدعو شركات التقنية لتأسيس أعمالها في عُمان والتوسع في دول المنطقة

مسقط- الرؤية

شـاركت سـلطنة عُمان في الجلسـة رفيعـة المسـتوى لأعمال المؤتمـر العالمـي للـذكاء الاصطناعـي بشـنغهاي، بمشـاركة وزراء ووكلاء وزارات من مختلف الدول المشـاركة ومسـؤولين رفيعـي المسـتوى في عـدد من المنظمات الدولية.

وجـرى خلال المؤتمـر اسـتعراض الـرؤى الاستراتيجيـة لحوكمـة الـذكاء الاصطناعي والتأكيد على مبادئ التعاون الدولي من أجل ذكاء اصطناعـي يحقق منفعـة جميع دول العالم، إضافة إلى تسليط الضوء على المبادرات والمشاريع التنفيذية المتميزة لعدد من الدول المشاركة في المؤتمر الذي افتتح بحضور فخامة الرئيس الصيني شي جين بينغ، ويستمر خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ يوليو الجاري.

وشـارك وفـد سـلطنة عمان في الجلسـة التحضيرية لتشـغيل أعمال المنظمة العالمية للتعـاون في مجـال الـذكاء الاصطناعـي (WAICO) باعتبارهـا عضـوًا مؤسسـا للمنظمة ضمن ٢٩ دولة، وذلك بعد توقيعها على اتفاقية إنشاء هذه المنظمة العالمية التي تهـدف لحوكمة الـذكاء الاصطناعي وتطوير ابتكاراته للمنفعة العامة لجميع دول العالم.

ويترأس وفـد سـلطنة عمان المشـارك في مراسم تأسـيس المنظمة العالمية للتعاون في الـذكاء الاصطناعي والمؤتمـر العالمي للذكاء الاصطناعي، سـعادة الدكتـور علي بن عامر الشـيذاني وكيـل وزارة النقـل والاتصـالات وتقنيـة المعلومـات للاتصـالات وتقنيـة المعلومـات. ويضـم الوفد سـعادة الدكتور خليفة بـن عبدالله البرواني الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وسعادة الدكتـور سـعيد بن حمـد الربيعـي رئيس جامعـة التقنيـة والعلـوم التطبيقية، وعدد من المسـؤولين المختصين في مجـالات الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الحكومية والخاصة.

وفي كلمة سعادة الدكتور علي الشيذاني رئيس الوفد العماني، في الاجتماع رفيع المستوى على هامش المؤتمـر العالمي للـذكاء الاصطناعي، سـلط سـعادته الضوء على البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي، موضحـا أنه يتضمن ٣٢ مشروعًا من أبرزها مشروع "المثلث الرقمي"، الذي يستثمر المقومات الاستراتيجية لسلطنة عُمان، بمـا في ذلك مصادر الطاقـة والكوابل البحرية، إلى جانب مشروع النموذج اللغوي الـعُماني، والمنطقـة الاقتصاديـة المخصصة للذكاء الاصطناعي، والتي تستهدف استقطاب الاسـتثمارات وتعزيز الابتكار في هذا القطاع الحيوي والنهج المتوازن في سـلطنة عمان بين الابتكار والحكومة في الذكاء الاصطناعي.

وخلال كلمته في الجلسة التحضيرية لتشغيل أعمال المنظمـة العالمية للتعـاون في الذكاء الاصطناعي، أعرب سـعادة وكيل وزارة النقل والاتصـالات وتقنيـة المعلومـات للاتصالات وتقنيـة المعلومـات عـن اعتـزازه بانضمام سلطنة عُمان كعضو مؤسس للمنظمة، مؤكدًا أن هـذه الخطوة تمثـل فرصـة استراتيجية لتعزيـز بنـاء القـدرات الرقميـة، وتبـادل الـخبرات في مجـالات السياسـات والمعايير، وتطوير مشاريع مشتركة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات.

واسـتعرض رئيس الوفد العُماني أبرز ملامح البرنامـج الوطنـي للـذكاء الاصطناعـي، مشيرًا إلى أنها تتمحـور حول تضمين الذكاء الاصطناعـي في القطاعـات الاقتصاديـة المختلفة وتطويـر وتوطين تقنيـات الذكاء الاصطناعـي وحوكمـة الـذكاء الاصطناعي برؤية محورها الإنسان.

وأكـد الشـيذاني أن سـلطنة عُمان ترحب بالعمـل في المنظمـة في تطويـر المشـاريع والمبـادرات المسـتقبلية، بما يعـزز التعاون الدولي ويحقق الأهداف المشتركة.

كما أشـار سعادته إلى رغبة سلطنة عُمان في أن تتخـذ شركات الذكاء الاصطناعي والدول الأعضاء مـن عُمان بوابـةً إقليميـة ومقرًا لانطلاق أعمالها نحو أسـواقٍ الخليج العربي والشرق الأوسـط، مسـتفيدةً مـن موقعها الاستراتيجـي وبنيتهـا الأساسـية الرقمية المتطورة والفرص الاستثمارية الواعدة.

وعلى صعيـد آخـر، واصـل الوفـد العماني مشـاركته في أعمال المؤتمـر العالمي للذكاء الاصطناعي الذي شـهد مشـاركة واسـعة مـن دول وشركات متخصصـة في الـذكاء الاصطناعـي التي عرضت أحـدث منتجاتها وخدماتها، كما عقد الوفد العماني اجتماعات مـع وفود عـدد من الدول المشـاركة جرى خلالهـا تبادل أوجه التعاون في مجال الذكاء الاصطناعـي وسـبل تعزيزهـا على صعيد تبـادل الـخبرات والتجارب، كما قـام الوفد العماني بزيارة مركز الصين-بريكس لتطوير الذكاء الاصطناعي والتعاون بين الصين ودول مجموعة بريكس وشركائها الدوليين، إضافة لزيارة عدد مـن الشركات الصينية المتقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي.

السلطنة تسجل حضورا بارزا في اجتماع المنظمة العربية للتنمية الصناعية.. وتبحث تدشين شراكات استثمارية مع ليبيا

مسقط- الرؤية

شـارك وفـد سـلطنة عُمان، برئاسـة سـعادة المهندس غالب بن سعيد المعمري، وكيل وزارة التجـارة والصناعة وترويج الاسـتثمار للتجارة والصناعة، في أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعيـة العامـة للمنظمة العربيـة للتنمية الصناعيـة والتقييس والتعديـن، التي عُقدت على المسـتوى الـوزاري في العاصمـة الليبيـة طرابلس، بمشـاركة أصحاب المعالي والسـعادة وزراء الصناعـة ورؤسـاء الوفـود مـن الدول العربيـة الأعضـاء، وذلـك تأكيـدًا على حرص سـلطنة عُمان على تعزيز حضورها في المحافل العربية الداعمة للتنميـة الصناعية والتقييس والتعديـن، وتوسـيع آفاق التعـاون الاقتصادي مع الدول العربية.

وافتتح أعمال الدورة عبدالحميد محمد الدبيبة، رئيـس حكومة الوحـدة الوطنية بدولـة ليبيا، مُؤكدًا في كلمته أهمية تعزيز التكامل العربي في مجـالات الصناعة والتقييس والتعديـن، وتوحيد الجهـود الراميـة إلى بنـاء اقتصاد عـربي أكثر تنافسية واستدامة، قادر على مواكبة التحولات الاقتصاديـة والتقنيـة المتسـارعة، وتعزيز دور الابتكار والتقنيات الحديثة في تطوير القطاعات الإنتاجية.

وتضمن برنامج أعمال الجمعية العامة الجلسة الافتتاحية التي اشـتملت على كلمات المنظمة العربيـة للتنمية الصناعية والتقييس والتعديـن، ووزارة الصناعـة والمعادن بدولـة ليبيا، ورئيس الـدورة السـابقة للجمعية العامـة، إلى جانب مراسـم تسـليم رئاسـة الدورة، وكلمـة رئيس الدورة الحالية، إضافـة إلى كلمة الأمانة العامة لجامعـة الدول العربية، فيما ناقشـت جلسـة العمـل الأولى المبـادرات والمشروعـات التـي تنفذهـا المنظمة، وفي مقدمتها التحول الرقمي، وتطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي في مجـالات الصناعـة والتقييـس والتعديـن، كما شـهدت الإطلاق الرسـمي للمنصة العربيـة للمُؤشرات الصناعية، بينما خُصصت جلسـة العمل الثانية لاعتماد قرارات الدورة واختتام أعمالها.

كما شـهدت أعمال الدورة انتخاب المدير العام للمنظمة العربية للتنميـة الصناعية والتقييس والتعدين للفترة المقبلة، حيث أسـفرت عملية التصويت عن انتخاب مرشـح دولة قطر مديرًا عامًا للمنظمة، في خطـوة تعكس حرص الدول الأعضـاء على تعزيـز دور المنظمـة في دعـم التنميـة الصناعية العربيـة، وتطوير منظومات المواصفات والتقييس والجودة، والارتقاء بقطاع التعدين بما يخدم أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

وتأتي مشـاركة سـلطنة عُمان في هـذه الدورة انطلاقًا من التزامها بدعم العمل العربي المشترك، والإسـهام في تطوير المبادرات والمشروعات التي تعزز نمو القطـاع الصناعـي، وترتقي بمنظومة الجودة والبنيـة التحتيـة للمواصفات، وتدعم اسـتثمار المـوارد التعدينيـة، بما ينسـجم مع مسـتهدفات رؤيـة "عُمان ٢٠٤٠" الراميـة إلى تنويـع الاقتصـاد الوطنـي، وتعزيز تنافسـية القطاعـات الإنتاجيـة، وتوسـيع الشراكات الاقتصادية مع الدول العربية.

وعلى هامـش أعمال الجمعية العامة، قام وفد رسـمي من وزارة التجـارة والصناعـة وترويج الاسـتثمار برئاسـة سـعادة المهندس غالب بن سعيد المعمري، وبمشاركة سعادة الدكتور هلال بن عبدالله السناني، سفير سلطنة عُمان المعتمد لدى الجمهورية التونسية وغير المقيم لدى دولة ليبيا، وعدد من مسؤولي الوزارة، بزيارة ميدانية إلى المنطقة الصناعية بمجمع "السايح الصناعي" التابع لمجموعة السـهل القابضة في دولة ليبيا، وذلك بحضور عدد من مسـؤولي وزارة الصناعة والمعادن الليبية.

وتأتي هذه الزيارة في إطار جهود الوزارة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع دولة ليبيا، واستكشـاف فرص التعاون الصناعي والتجاري، وتشجيع إقامة شراكات استثمارية نوعية تسهم في تنميـة التبادل التجـاري بين البلدين، وتعزز حضور المنتجات العُمانية في الأسواق الإقليمية.

وخلال الزيـارة، عقد الوفد الـعُماني لقاءً ثنائيًا مع الرئيس التنفيذي لمجموعة السـهل القابضة وعدد من مسـؤوليها، حيث استُعرضت مسيرة المجموعة وتطور أعمالها في مختلف القطاعات الصناعيـة والإنتاجيـة، إلى جانـب التعريـف بالمشروعات التي تنفذها، وخططها المستقبلية للتوسع والاستثمار.

وأكد سعادة المهندس غالب بن سعيد المعمري أن هـذه الزيارة تعكس اهتمام سـلطنة عُمان بتعزيـز الشراكات الاقتصاديـة مع الأشـقاء في دولـة ليبيا، وبحث فـرص إقامة تعاون صناعي وتجاري مستدام يخدم المصالح المشتركة، مشيرًا إلى أن ما تمتلكه مجموعة السـهل القابضة من بنيـة صناعية متقدمة وخبرات تشـغيلية يمثل فرصـة واعـدة لبنـاء شراكات استراتيجيـة بين القطاع الخاص في البلدين، لا سـيما في قطاعات الأمـن الغذائي والصناعـات التحويلية، بما يعزز الاستفادة من المزايا التنافسـية التي تتمتع بها سلطنة عُمان، وفي مقدمتها موقعها الاستراتيجي، وموانئهـا العالميـة، ومنظومتهـا اللوجسـتية المتطورة، لتكون منصة إقليمية لإعادة التصدير ونفاذ المنتجات المشتركة إلى الأسـواق العالمية، انسجامًا مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

كما بحـث الجانبان آليات تنمية الاسـتثمارات المشتركـة، وإمكانيـة الاسـتفادة من السـوق الليبيـة كبوابة استراتيجية للصـادرات العُمانية إلى أسـواق شمال إفريقيا، إلى جانب الاستفادة من الإمكانات اللوجسـتية التي توفرها سلطنة عُمان لتمكين المنتجات المشتركة من الوصول إلى الأسواق الآسـيوية والعالمية، فضلًا عن مناقشة فـرص إقامة مشـاريع صناعيـة مشتركة، ونقل الـخبرات، وتوطين الصناعـات النوعية، وتعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين.

وشـملت الزيارة جولة ميدانية داخل عدد من المصانع التابعة لمجموعة السهل القابضة، اطلع خلالهـا الوفـد على مراحل التصنيـع والكفاءة التشغيلية، حيث زار مصنع "Bella" للصناعات الغذائية، وتعرّف على خطوط إنتاج المخبوزات والتقنيـات الحديثـة المسـتخدمة في عمليات التصنيـع وأنظمـة مراقبـة الجـودة، كما زار مصنع "فـرداس" المتخصص في إنتاج المعجنات والسـميد، واطلـع على أحـدث التقنيـات المستخدمة في عملياته الإنتاجية.

بتجهيز مركز بيانات متكامل لحفظ الذاكرة الوثائقية المشتركة

«الوثائق والمحفوظات» تدعم إنشاء الأرشيف الوطني التنزاني

مسقط- الرؤية

أسـهمت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية في دعـم مشروع إنشـاء الأرشـيف الوطني التنـزاني، مـن خلال تقديـم الدعـم الفني والتقنـي وتجهيز مركز بيانـات متكامل بمقر الأرشيف الوطني في مدينة دار السلام.

ورعى معالي رضـوان كيكويته، الوزير بمكتب رئاسـة جمهوريـة تنزانيا المتحدة للشـؤون العامـة والحكم الرشـيد، حفـل افتتاح مركز البيانـات وتجهيزاته الفنيـة والتقنية الخاصة بالمشروع، الذي يأتي في إطار التعاون المشترك بين هيئـة الوثائـق والمحفوظـات الوطنيـة والأرشـيف الوطنـي التنزاني، بهـدف تطوير البنية الأساسـية للأرشـيف الوطني التنزاني، وتمكينه من أداء مهامه وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

ويجسـد المشروع الـدور الـذي تضطلع به سـلطنة عُمان في نقـل خبراتهـا المتراكمة في مجالات إدارة الوثائق والمحفوظات والأرشفة الرقمية إلى الـدول الشـقيقة والصديقة، بما يعزز قدرات المؤسسات الأرشيفية، ويسهم في حفظ الإرث الوثائقي وصون الذاكرة الوطنية.

وتضمـن الدعم الـذي قدمته الهيئـة إعداد وتجهيز مركـز بيانات متكامل، وتوفير خوادم مخصصـة لرقمنة الوثائـق والمحفوظات، إلى جانب تزويـد قاعة خدمـة الباحثين بأجهزة حاسـوب وطابعات حديثة بما يدعم خدمات البحث العلمـي والاطلاع على الوثائق، فضلًا عن تجهيز المركـز بمنظومة متكاملة للمراقبة الأمنية تشمل كاميرات وأنظمة حماية خاصة بمركز البيانات، بما يضمن سلامة البنية الرقمية واستدامة حفظ الوثائق.

كما يشـمل التعـاون تقديـم الدعـم الفني والتقنـي وبرامـج التدريب وبنـاء القدرات للعاملين في الأرشيف الوطني التنزاني، بما يُتيح الاسـتفادة من الـخبرات العُمانية في مجالات إدارة الوثائق والأرشفة والتحول الرقمي.

وقال معالي رضـوان كيكويته إن بلاده تتقدم بخالص الشكر والتقدير لسلطنة عُمان، ممثلة في هيئة الوثائـق والمحفوظات الوطنية، على مـا تقدمه من دعم وخبرات نوعية أسـهمت في إنجاح مشروع الأرشيف الوطني التنزاني.

وأضـاف أن هـذه التجهيـزات الفنيـة تمثل إضافة مهمة لتعزيز قدرات الأرشيف الوطني وتمكينه مـن حفـظ الوثائـق الوطنية وفق أحدث المعايير والممارسـات المهنيـة، مؤكدًا أن هـذا التعـاون يعكـس متانـة العلاقات بين البلديـن، ويفتح آفاقًا أوسـع للشراكة في مجالات الوثائق والأرشـفة وبناء القدرات، بما يخدم المصالح المشتركة ويحافظ على الذاكرة الوطنية لكلا البلدين.

من جانبـه، قال سـعادة الدكتـور حمد بن محمـد الضويـاني، رئيـس هيئـة الوثائـق والمحفوظات الوطنية، إن هذا المشروع يجسد عمق العلاقات التاريخية التي تربط سـلطنة عُمان وجمهوريـة تنزانيا المتحـدة، ويعكس التـزام الهيئـة بتسـخير خبراتهـا وإمكاناتها لدعم المؤسسات الأرشيفية في الدول الشقيقة والصديقة.

وأوضـح سـعادته أن تجهيز مركـز البيانات والبنيـة التقنية للأرشـيف الوطنـي التنزاني يمثل خطوة محورية في بناء منظومة أرشيفية حديثة تسـتند إلى أحدث المعايير الدولية، بما يسهم في حفظ الذاكرة الوطنية وصون الإرث الوثائقـي للأجيال القادمة، مؤكـدًا أن الهيئة تواصل دورهـا في نقل المعرفة وبناء القدرات وتعزيـز التعـاون الـدولي، بما يخـدم جهود المحافظة على التاريـخ الوثائقي المشترك بين البلدين ويعزز حضوره للأجيال القادمة.

لأول مرة.. مسقط تستضيف الملتقى العالمي السنوي للمرأة نهاية يوليو

مسقط- الرؤية

تسـتضيف سـلطنة عمان، للمـرة الأولى، أعمال النسـخة الخامسـة مـن الملتقـى العالمـي السـنوي للمـرأة، الـذي تنظمه مؤسسـة العنوان بدولة الإمارات العربية المتحـدة، وذلك خلال الفترة ٣١ يوليو - ١ أغسطس ٢٠٢٦ بمدينة مسقط، تحت شعار «أنتِ سـيدة المجتمع»، بمشاركة نخبة من القيادَات النسـائية، وصنّـاع القرار، ورواد الأعمال، والأكاديمـيين، والـخبراء، وممثلي المؤسسـات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني من مختلف دول العالم.

ويُعد الملتقى من أبـرز المبادرات الدولية المعنيـة بتمـكين المرأة وتعزيـز دورها في التنمية المسـتدامة، حيث تحرص مؤسسة العنـوان على تنظيمـه سـنويًا في دولـة مختلفـة، انطلاقًا من رؤيتهـا الهادفة إلى توسـيع آفـاق التعـاون الـدولي، وتبادل الـخبرات، وتعزيـز الشراكات الاستراتيجية بين القيـادات النسـائية والمؤسسـات الإقليمية والدولية.

ويأتي اختيار سلطنة عُمان لاستضافة نسخة عام ٢٠٢٦ تأكيـدًا لما حققته من إنجازات نوعيـة في مجـال تمـكين المـرأة، وتعزيز مشـاركتها في مختلف القطاعات التنموية، في ظـل منظومـة تشريعيـة ومؤسسـية داعمة، وسياسـات وطنية عززت حضورها كشريك فاعل في مسيرة التنمية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عمان ٢٠٤٠.

وتنعقد النسخة الخامسة هذا العام تحت عنـوان «قياديات يصنعـن الفرق»، حيث تناقش نخبة من القيادات النسائية العربية والدوليـة، والأكاديمـيين، ورواد الأعمال، والخبراء، أبـرز القضايا المرتبطـة بالقيادة النسـائية، وريـادة الأعمال، والابتـكار، والاسـتدامة، وبناء الشراكات، واسـتشراف مستقبل دور المرأة في التنمية.

ويهـدف الملتقـى إلى توفير منصـة دولية للحوار وتبادل المعرفة وأفضل الممارسـات، وإبراز النماذج النسـائية المُلهمة، وتعزيز التعاون بين المؤسسات الإقليمية والدولية، وإطلاق المبـادرات النوعيـة التـي تدعم المشـاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وتسـهم في تحقيـق أهـداف التنميـة المستدامة.

بنك الإسكان العُماني
OMAN HOUSING BANK

بنك الإسكان العُماني إنجازات نوعية

حقق بنك الإسكان العُماني في **2025م وحتى منتصف 2026م** أداءً استثنائياً مدعوماً بنمو مالي قوي، وتوسع في الإقراض، وتسريع غير مسبوق في الأدوار، حيث بلغت قيمة التمويلات التي قدمها البنك منذ تأسيسه وحتى منتصف يوليو 2026 أكثر من 2 ﷼مليار بالإضافة إلى 424 ﷼مليون في برنامج إسكان ساهمت في تمكين أكثر من 82 ألف أسرة، مدعوماً بتحول رقمي شامل يعزز كفاءة الخدمات المصرفية ويرتقي بتجربة العملاء، بالإضافة لتقليص مدة انتظار المواطنين من 4 **سنوات إلى 6 أشهر فقط**

23.500 ﷼ مليون قيمة الإعفاءات الإسكانية تنفيذاً للأوامر السامية بإعفاء المواطنين الذين يبلغ إجمالي دخلهم الشهري 400 ﷼ فأقل

1 الإنجاز التراكمي للبنك - برنامج إسكان

منذ التأسيس 1977 وحتى منتصف 2026 م

82,675 قرضاً
سكنياً مدعوماً في مختلف المحافظات

2.471 ﷼ مليار
قيمة التمويلات الإسكانية

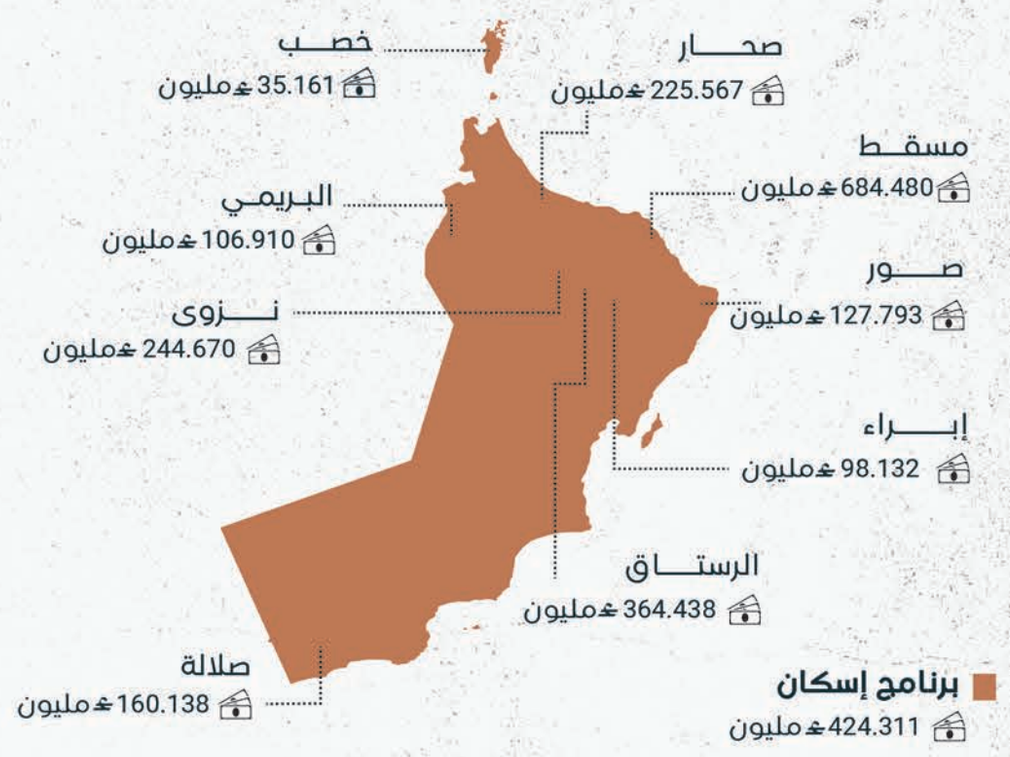

2 نشاط الإقراض
(2025 حتى منتصف 2026)

الإقراض السنوي-بنك الإسكان العماني

4,918 قرضاً سكنياً مدعوماً

232,842 ﷼ مليون

3 التوزيع الجغرافي للإقراض (بنك الإسكان العُماني)

الانتشار في المحافظات

55% من القروض خارج مسقط	44,488 قرضاً	1.362 ﷼ مليار

4 برنامج إسكان ــ أثر وطني (يناير 2024 - يوليو 2026)

424.311 ﷼مليون قيمة التمويلات منذ إطلاق البرنامج في يناير 2024م

8,731 أسرة مستفيدة | 11 بنكاً مشاركاً

صحار Sohar International | بنك العز الإسلامي alizz islamic bank | بنك نزوى Bank Nizwa | البنك الأهلي ahlibank | الأهلي الإسلامي ahli islamic | بنك عمان العربي OMAN ARAB BANK | ميثاق للتمويل الإسلامي MEETHAQ Islamic Banking | بنك مسقط bank muscat | البنك الوطني العماني NBO | مزن للصيرفة الإسلامية Muzn Islamic Banking | بنك ظفار BankDhofar

5 قوة مالية متنامية حتى منتصف 2026

963.5 ﷼ مليون
محفظة القروض
+9.8% نمو القروض

1,035.8 ﷼ مليار
إجمالي الأصول
+9.7% نمو الأصول

6 رأس المال البشري ــ الاستثمار في الكفاءات

+80 دورة تدريبية

30 شهادة مهنية

20 قائداً ضمن برنامج القيادات

التحول الأهم:

تقليص مدة الانتظار من 4 سنوات إلى أقل من 6 أشهر

إسكان Iskan

تدشين برنامج اسكان

7 التحول الرقمي ــ بنك رقمي متطور

- إطلاق النظام المصرفي الأساسي Core Banking System
- جائزة أفضل قائد في التحول رقمي

- جائزة الإجادة الرقمية

- نظام الموارد البشرية HRMS

الوهيبية لـ«الرؤية»: الدول الخليجية على أعتاب مرحلة جديدة من مسيرة التنمية.. والبيانات وسيلة مهمة لاستشراف التحولات المستقبلية

- «دول المجلس» شهدت تحولات تنموية ساهمت في بناء اقتصاد أكثر قوة
- المواطن الخليجي هو محور مسيرة التنمية وستظل البيانات من أهم الأدوات لفهم احتياجاته
- إجمالي أصول الصناديق السيادية الخليجية وصل إلى 6 تريليونات دولار

الرؤية- مدرين المكتومية

أكدت سعادة انتصار بنت عبدالله الوهيبية، المديرة العامة للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أنه في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية غير المسبوقة التي يشهدها العالم، باتت البيانات والإحصاءات تشكل ركيزةً أساسية في صناعة القرار، وقياس الأداء، واستشراف المستقبل، إذ إنها لم تعد تقتصر على قياس الإنجازات فحسب، بل تحولت إلى أداة استراتيجية لفهم المتغيرات، وتوجيه السياسات، وتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات واغتنام الفرص.

وأشارت -في حوار مع "الرؤية"- إلى أنه على امتداد أكثر من أربعة عقود، شهدت دول المجلس تحولات اقتصادية واجتماعية وتنموية عميقة، انعكست بصورة واضحة على المؤشرات الإحصائية، وأسهمت في بناء اقتصاد خليجي أكثر قوة، ومجتمعات أكثر ازدهارًا، ومستويات أعلى من جودة الحياة.

وإلى نص الحوار:

ماذا تكشف المؤشرات الإحصائية عن مسيرة العمل الخليجي المشترك؟

تشير البيانات إلى أن دول مجلس التعاون استطاعت بناء واحدة من أكبر الكتل الاقتصادية الإقليمية، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢,٤ تريليون دولار أمريكي، فيما تجاوز حجم التجارة الخارجية ١,٦ تريليون دولار، وتقدر أصول الصناديق السيادية الخليجية بنحو ٦ تريليونات دولار، إضافة إلى إنتاج أكثر من ١٦ مليون برميل من النفط يوميًا، مع امتلاك نحو ٣٠٪ من الاحتياطيات النفطية العالمية.

ومن منظور إحصائي، فإن هذه المؤشرات تؤكد أن العمل الخليجي المشترك لم يعد يقتصر على إطار للتعاون، بل أصبح مسارًا تنمويًا يمكن قياس نتائجه بالأرقام، ورصد أثره بصورة موضوعية عبر الزمن.

ماذا تعني هذه الأرقام على خريطة الاقتصاد العالمي؟

تكشف المؤشرات أن دول مجلس التعاون لم تعد تمثل فقط مجموعة من الاقتصادات الوطنية، بل أصبحت كتلة اقتصادية ذات ثقل عالمي، تمتلك مقومات مالية واستثمارية وإنتاجية تجعلها شريكًا رئيسًا في الاقتصاد الدولي.

ولا يرتبط ذلك بموارد الطاقة فقط، على أهميتها، وإنما أيضًا بالموقع الجغرافي الاستراتيجي، وتطور البنية الأساسية، واتساع الاستثمارات، ونمو قطاعات الخدمات والاقتصاد الرقمي، وارتفاع القدرة على جذب الاستثمارات العالمية.

ومن منظور البيانات، فإن قراءة هذه المؤشرات بصورة متكاملة تؤكد أن الخليج أصبح لاعبًا مؤثرًا في العديد من الملفات الاقتصادية العالمية، سواء في أمن الطاقة، أو التجارة الدولية، أو الاستثمار، أو الخدمات اللوجستية، أو التمويل.

كما أن المؤشرات تعكس قدرة متزايدة على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، مدعومة برؤى وطنية طموحة، واستثمارات كبيرة في التنويع الاقتصادي، والتحول الرقمي، ورأس المال البشري.

ولذلك، فإن قراءة البيانات لا تقودنا فقط إلى فهم مكانة دول المجلس اليوم، وإنما تساعد أيضًا على استشراف الفرص التي يمكن أن تعزز هذه المكانة خلال السنوات القادمة.

هل أصبحت البيانات أداة لقراءة المستقبل، وليست مجرد وسيلة لتوثيق الماضي؟

بلا شك، وهذا يمثل أحد أهم التحولات التي شهدها العمل الإحصائي خلال السنوات الأخيرة. ففي الماضي كان يُنظر إلى البيانات باعتبارها وسيلة لرصد ما حدث، أما اليوم فقد أصبحت أداة أساسية لفهم ما يحدث، واستشراف ما يمكن أن يحدث.

أبرز المؤشرات الرئيسية

فعندما تتوافر بيانات دقيقة وحديثة، وتُبنى مؤشرات تعكس الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستمرة، يصبح من الممكن التعرف مبكرًا على الفرص والتحديات، وتوجيه السياسات نحو الأولويات الأكثر تأثيرًا.

ومن هنا، فإن القيمة الحقيقية للبيانات لم تعد في إنتاجها فقط، وإنما في قدرتها على تحويل الأرقام إلى معرفة، والمعرفة إلى سياسات، والسياسات إلى نتائج تنموية قابلة للقياس. وهذا هو جوهر العمل الإحصائي الحديث؛ فهو لا يكتفي بوصف الواقع، بل يساعد على تفسيره، ويمنح صناع القرار أدوات أكثر دقة للتخطيط للمستقبل.

فعلى سبيل المثال، تمثل السوق الخليجية المشتركة إحدى الركائز الأساسية لمسيرة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ الإعلان عنها رسميًا في عام ٢٠٠٧م، بوصفها مرحلة متقدمة تلت قيام منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، ومهدت الطريق نحو الوحدة الاقتصادية الشاملة.

وفي هذا الصدد، فإن مسار مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية شهد توسعًا ملحوظًا بنهاية عام ٢٠٢٤، حيث بلغ عدد الشركات المساهمة العامة المسموح بتداول أسهمها من قبل مواطني دول المجلس حوالي ٧٤٨ شركة، بنسبة نمو قدرها ٣٠,٣٪، فيما ارتفع إجمالي رؤوس أموال هذه الشركات إلى ٥٤٩ مليار دولار أمريكي، في حين بلغ عدد المساهمين في هذه الشركات ٢٤٦,٦ ألف مساهم، حيث يتم تطبيق مبدأ عدم التمييز، فضلاً عن تمكين المواطنين الخليجيين من تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات في أسواق المال الخليجية، الأمر الذي عزز عمق الأسواق المالية ورفع مستوى الترابط بينها.

كما أن الإمكانية المتاحة للمواطنين الخليجيين للاستثمار وتأسيس المشاريع وممارسة الأنشطة التجارية في أي دولة عضو، مستفيدين من اقتصاديات الحجم وبيئة الأعمال الموحدة، عززت جاذبية السوق الخليجية للاستثمارات البينية والأجنبية، حيث بلغ حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء نحو ١٤٦ مليار دولار أمريكي، وهناك ٣٠ بنكًا تجاريًا خليجيًا مصرحًا له بالعمل في الدول الأعضاء.

ماذا تخبرنا البيانات عن أثر العمل الخليجي المشترك على حياة المواطن الخليجي؟

عندما نتحدث عن التنمية، فإن المواطن هو نقطة البداية والغاية في الوقت نفسه. ولذلك فإن أهم ما تكشفه البيانات هو انتقال أثر العمل الخليجي المشترك من مستوى السياسات والاتفاقيات إلى واقع يعيشه المواطن في حياته اليومية.

فقد وفرت قرارات مجلس التعاون للمواطن الخليجي فرصًا أوسع في التنقل، والعمل، والتعليم، والاستثمار، والتملك، والاستفادة من الخدمات في مختلف الدول الأعضاء، وهو ما عزز مفهوم المواطنة الاقتصادية الخليجية، وجعلها واحدة من أبرز ثمار العمل الخليجي المشترك.

ومن منظور إحصائي، فإن القيمة الحقيقية لهذه الإنجازات لا تكمن فقط في وجودها، وإنما في إمكانية قياس أثرها بصورة موضوعية، وهو ما تمنحه لنا المؤشرات الرسمية.

وتظهر مؤشرات المركز الإحصائي الخليجي أن ٤١,٤ مليون مواطن من مواطني دول المجلس تنقلوا بين الدول الأعضاء، بنسبة ١٨٨,٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧م، و١١,٥ ألف مواطن من دول المجلس يعملون في القطاع الحكومي في الدول الأعضاء الأخرى.

وما هي أبرز المؤشرات التي تعكس هذا الأثر بصورة عملية؟

تشير البيانات إلى أن قرارات المواطنة الاقتصادية الخليجية أصبحت تمثل أحد أكثر مجالات التكامل تأثيرًا في حياة المواطنين. فقد سجلت دول مجلس التعاون أكثر من ٤١ مليون حالة استفادة من تطبيق قرارات المواطنة الاقتصادية، وهو رقم يعكس اتساع نطاق الحقوق والمزايا التي أصبح المواطن الخليجي يستفيد منها في مختلف الدول الأعضاء.

كما توضح المؤشرات استفادة أكثر من ٥٦ ألف طالب وطالبة من فرص الدراسة بين دول المجلس (وتشمل المدارس الحكومية ومؤسسات التعليم العالي)، ويعمل أكثر من ٢٥ ألف مواطن خليجي في دولة عضو غير دولتهم الأصلية، إضافة إلى تسجيل ما يقارب ١٨ ألف حالة تملك عقاري لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى.

يشكل الشباب النسبة الأكبر من سكان دول مجلس التعاون.. كيف تقرؤون هذا الواقع من منظور البيانات؟

تشير المؤشرات السكانية إلى أن دول مجلس التعاون تمتلك ميزة استراتيجية تتمثل في مجتمع شاب، وهو ما يمثل في الوقت ذاته فرصة كبيرة ومسؤولية أكبر. فالاستثمار في الشباب لا يقتصر على التعليم والتدريب، بل يشمل بناء المهارات المستقبلية، وتعزيز الابتكار، وريادة الأعمال، والقدرة على التعامل مع التحولات التقنية والاقتصادية المتسارعة.

وتشير البيانات الصادرة عن المركز إلى أن إجمالي عدد الشباب في دول مجلس التعاون ضمن الفئة العمرية (١٥-٣٤ سنة) بلغ نحو ٢٣,٥ مليون شاب وشابة في عام ٢٠٢٤، يمثلون ٣٨,٢٪ من إجمالي سكان دول المجلس، منهم ١٤,٢ مليون ذكر بنسبة ٦٠,٥٪، و٩,٣ مليون أنثى بنسبة ٣٩,٥٪.

وفي مؤشر يعكس تحسن اندماج الشباب في التعليم وسوق العمل، انخفضت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عامًا خارج التعليم والعمل والتدريب من ٢٠,١٪ عام ٢٠١٠ إلى ١٥,٧٪ عام ٢٠٢٤، ما يشير إلى نجاح السياسات والبرامج الهادفة إلى تعزيز مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى صعيد التوقعات المستقبلية، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد الشباب في دول مجلس التعاون مرشح للارتفاع إلى ٢٨,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، بزيادة تقدر بنحو ٥,٩ مليون نسمة مقارنة بعام ٢٠٢٤، وبمعدل نمو إجمالي يبلغ ٢٦٪.

وتعكس هذه المؤشرات المكانة المحورية للشباب في مجتمعات دول مجلس التعاون، والدور المتنامي الذي يضطلعون به في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وبناء مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا للمنطقة الخليجية.

ومن هنا، فإن البيانات تؤدي دورًا مهمًا في مساعدة صناع القرار على فهم احتياجات الأجيال الجديدة، ورصد التغيرات في سوق العمل، وقياس أثر السياسات التعليمية والتنموية، بما يضمن توجيه الاستثمارات نحو المجالات الأكثر تأثيرًا.

في ظل وجود أجهزة إحصائية وطنية متقدمة في جميع دول المجلس، ما القيمة المضافة التي يقدمها المركز الإحصائي الخليجي؟

الأجهزة الإحصائية الوطنية هي المرجع الرسمي لإنتاج البيانات على مستوى كل دولة، وهي تقوم بدور أساسي في بناء المنظومة الإحصائية الوطنية. أما المركز الإحصائي الخليجي، فيعمل على مستوى مختلف؛ فهو يوفر البعد الإقليمي الذي لا تستطيع أي دولة أن تنتجه بمفردها.

وتتمثل القيمة المضافة للمركز في بناء المؤشرات الخليجية المشتركة، وتوحيد المفاهيم والمنهجيات الإحصائية، وإعداد قواعد البيانات الإقليمية، وإصدار التحليلات التي تعكس الصورة الكلية لدول مجلس التعاون، بما يتيح قراءة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية من منظور خليجي متكامل.

كما يعمل المركز على تعزيز قابلية المقارنة بين البيانات الوطنية، ودعم إنتاج مؤشرات موحدة تساعد متخذي القرار على متابعة التقدم المحرز في مسيرة العمل الخليجي المشترك، وتقييم أثر المبادرات والسياسات المشتركة.

وبذلك، فإن المركز لا يحل محل الأجهزة الإحصائية الوطنية، بل يبني على عملها، ويحول البيانات الوطنية إلى معرفة خليجية مشتركة تدعم التخطيط وصناعة القرار على المستوى الإقليمي.

كيف تسهم المؤشرات الخليجية المشتركة في دعم صانع القرار؟

المؤشرات الخليجية المشتركة لا تقدم أرقامًا إضافية، وإنما توفر رؤية متكاملة تساعد على فهم الاتجاهات، وقياس التغيرات، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات، ورصد أثر المبادرات الخليجية المشتركة.

كما تسهم هذه المؤشرات في بناء لغة رقمية موحدة بين الدول الأعضاء، وهو ما يعزز من جودة الحوار حول السياسات العامة، ويسهل المقارنات المنهجية، ويرفع من كفاءة التخطيط على المستويين الوطني والإقليمي.

وفي الوقت نفسه، فإنها تدعم حضور دول مجلس التعاون في التقارير والمؤشرات الدولية، من خلال تقديم صورة إقليمية متكاملة تعكس الوزن الحقيقي لدول المجلس.

كيف تنظرون إلى مستقبل العمل الإحصائي في ظل التطور التكنولوجي السريع؟

يشهد العمل الإحصائي تحولاً جذريًا على مستوى العالم، مدفوعًا بالتطورات المتسارعة في الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والسجلات الإدارية، وتقنيات الاستشعار، وغيرها من المصادر الحديثة للبيانات. وهذا التحول لا يغير أدوات إنتاج الإحصاءات فقط، بل يعيد تعريف دور المؤسسات الإحصائية نفسها. فالمؤسسة الإحصائية الحديثة لم تعد تقتصر على إنتاج الجداول والمؤشرات، وإنما أصبحت مؤسسة معرفية تسهم في تحليل البيانات، واستشراف الاتجاهات، وتطوير مؤشرات جديدة تواكب احتياجات التنمية.

> «دول المجلس» باتت كتلة اقتصادية ذات ثقل عالمي
>
> استفادة 41 مليون حالة من تطبيق قرارات المواطنة الاقتصادية الخليجية
>
> المؤشرات الخليجية المشتركة ترفع من كفاءة التخطيط
>
> نعمل على توظيف التقنيات الحديثة لرفع جودة البيانات وتسريع إنتاجيتها
>
> التطور السريع في التكنولوجيا وسوق العمل يستدعي تطوير أدوات التخطيط وصناعة القرار

وبالنسبة لدول مجلس التعاون، فإن هذه التطورات تمثل فرصة كبيرة لتعزيز التكامل الإحصائي، والاستفادة من التقنيات الحديثة في رفع جودة البيانات، وتسريع إنتاجها، وتوسيع نطاق استخدامها في دعم السياسات العامة.

كما أنها تفتح المجال أمام تطوير مؤشرات جديدة في مجالات الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الأخضر، والاستدامة، وجودة الحياة، وهي مجالات ستزداد أهميتها خلال السنوات القادمة.

إلى أي مدى يمكن اعتبار البيانات اليوم أحد الأصول الاستراتيجية للدول؟

أعتقد أن هذا لم يعد محل نقاش على المستوى الدولي. فالبيانات أصبحت موردًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن الموارد الاقتصادية الأخرى؛ لأنها تمثل الأساس الذي تُبنى عليه القرارات، وتوضع في ضوئه الخطط، وتقاس به النتائج.

ولذلك نلاحظ أن الدول الأكثر تقدمًا تستثمر بصورة متزايدة في تطوير أنظمتها الإحصائية، وتعزيز حوكمة البيانات، ورفع جودتها، وربطها بمنظومات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

والاستثمار في البيانات ليس استثمارًا في قطاع بعينه، وإنما هو استثمار في جودة الإدارة العامة، وكفاءة الاقتصاد، وفعالية الخدمات، وقدرة الدولة على الاستجابة للتغيرات. كما أننا ننظر إلى البيانات باعتبارها أحد الممكنات الرئيسة للتنمية المستدامة، وعنصرًا أساسيًا في بناء اقتصاد أكثر تنافسية، ومجتمع أكثر قدرة على مواجهة المستقبل.

ما هي قراءتكم حول مستقبل دول مجلس التعاون خلال العقد القادم؟

تشير المؤشرات إلى أن دول مجلس التعاون تقف اليوم أمام مرحلة جديدة من مسيرة التنمية، تختلف في طبيعتها عن المراحل السابقة. فإذا كان التركيز خلال العقود الماضية قد انصب على بناء المؤسسات، وتطوير البنية الأساسية، وتعزيز التكامل الاقتصادي، فإن المرحلة المقبلة ستقوم بدرجة أكبر على المعرفة، والابتكار، والتقنيات المتقدمة، والاقتصاد الرقمي.

وتكشف الاتجاهات العالمية أن عناصر التنافسية لم تعد تقتصر على حجم الاقتصاد أو الموارد الطبيعية، بل أصبحت ترتبط بقدرة الدول على إنتاج المعرفة، وتطوير التكنولوجيا، واستثمار رأس المال البشري، والاستفادة من البيانات في تحسين السياسات ورفع كفاءة الأداء.

وما هي أبرز التحديات التي ينبغي أن تحظى باهتمام أكبر خلال المرحلة المقبلة؟

كل مرحلة تنموية تحمل معها فرصًا وتحديات في الوقت نفسه، والبيانات تساعدنا على قراءة الجانبين معًا. وتشير الاتجاهات العالمية إلى أن التحولات المتسارعة في التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، وسوق العمل، وسلاسل الإمداد، والتغير المناخي، تستدعي تطوير أدوات التخطيط وصناعة القرار بصورة مستمرة.

ومن هنا، فإن أحد أهم التحديات يتمثل في تعزيز القدرة على إنتاج بيانات أكثر سرعة وجودة وتكاملا، وتطوير مؤشرات تساعد على قياس الظواهر الجديدة، ودعم السياسات القائمة على الأدلة؟

كما أن المحافظة على تنافسية الاقتصادات الخليجية تتطلب استمرار الاستثمار في الإنسان، والابتكار، والاقتصاد الرقمي، والبحث والتطوير، وهي جميعها مجالات تحتاج إلى بيانات دقيقة لقياس التقدم فيها.

كيف ترون مستقبل العمل الإحصائي الخليجي في ظل هذه التحولات؟

أعتقد أن العمل الإحصائي الخليجي مقبل على مرحلة نوعية جديدة، تتجاوز المفهوم التقليدي للإحصاء نحو بناء منظومة متكاملة للبيانات والمعرفة. وسيكون التركيز خلال المرحلة المقبلة على تعزيز التكامل بين البيانات الإحصائية والسجلات الإدارية، والاستفادة من البيانات الضخمة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتقنيات الحديثة، بما يسهم في إنتاج مؤشرات أكثر سرعة ودقة وشمولا.

كما سيواصل المركز الإحصائي الخليجي العمل مع الأجهزة الإحصائية الوطنية على تطوير المنهجيات، وتعزيز جودة البيانات، وبناء مؤشرات جديدة تستجيب لأولويات التنمية الخليجية، وتدعم تنفيذ الرؤى والاستراتيجيات الوطنية والخليجية.

ما الرسالة التي تودون توجيهها إلى المواطن الخليجي؟

رسالتي أن ننظر إلى الأرقام باعتبارها وسيلة لفهم الواقع وتحسينه، لا مجرد نتائج تُنشر في التقارير، فخلف كل مؤشر اقتصادي قصة نجاح، وخلف كل رقم اجتماعي إنسان، وخلف كل سياسة بيانات تساعد على قياس أثرها وتطويرها.

ولقد أثبتت مسيرة العمل الخليجي المشترك أن التنمية الحقيقية تتحقق عندما تتكامل الرؤية مع الإرادة، والسياسات مع التنفيذ، والبيانات مع القرار. وما تحقق خلال العقود الماضية يمثل أساسًا متينًا يمكن البناء عليه لمواصلة مسيرة التنمية والازدهار.

وسيظل الإنسان الخليجي هو محور هذه المسيرة وغايتها، وستظل البيانات إحدى أهم الأدوات التي تساعد على فهم احتياجاته، وتعزيز جودة حياته، وبناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

روّاد أعمال لـ«الرؤية»: نحتاج إلى منظومة متكاملة لدعم نمو المشاريع وضمان استدامتها

الرؤية- ناصر العبري

يؤكد عـدد من روّاد الأعمال والمسـؤولين ضرورة تعزيز جهود دعم مشـاريع روّاد الأعمال لضمان استدامتها ونموّها، لافتين إلى أن هذا القطاع يواجه الكثير من التحديات التي تؤثر على استمراريته.

وقدموا - في تصريحات لـ«الرؤية»- عدة مقترحات للارتقـاء بهـذا القطـاع الـذي يسـاهم في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك وفق رؤية متكاملة ترتكز على التنسـيق والتكامـل بين القطـاع الحكومي والخـاص لدعـم الشركات الناشـئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويقـول أحمد بن ثابـت المحروقي رائد عمل من ولاية بـهلا بمحافظـة الداخلية، إن قطـاع ريادة الأعمال شـهد تطورا كبيرا، لكنه يحتاج إلى المزيد مـن التركيز والدعم لضمان اسـتدامته، مضيفاً أنَّ رائـد العمل اليـوم بحاجـة إلى منظومة متكاملة تساعده على تأسيس مشـاريع قابلة للنمو وليس مجرد تسهيل إجراءات التأسيس.

ويوضح: «من أبرز احتياجات روّاد الأعمال تسهيل الحصول على التمويل وخاصة في مرحلة التأسيس، وتقديم الدعم الفني المتمثل في التوجيه والإرشاد والبرامـج التدريبية المتنوعـة وخاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتسـويق الإلكتروني والإدارة الماليـة، وتسـهيل وصولـه إلى الأسـواق المحلية والدولية، ومنح المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة أولويـة، وتبسـيط الإجراءات الحكوميـة وتقليل تكلفـة التراخيص والأعمال المرتبطـة بها وإعطاء رائد العمل مميزات وحوافز تشجيعية ".

ويُـشير المحروقـي إلى أنَّ أبـرز التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال ارتفاع تكاليف التشـغيل مقارنة بحجم الإيرادات وخاصة في بداية المشروع، وصعوبة الوصول إلى العملاء وبناء قاعدة سـوقية مسـتقرة، ومحدودية التمويل والتغير السريع في التقنيات ومتطلبات السوق.

بدورهـا، ترى الدكتورة شـيخة بنت سـليمان بن سـعيد المحروقية رئيسـة لجنة صاحبات الأعمال بغرفة تجارة وصناعة عُمان في الداخلية ورئيسـة جمعيـة المـرأة العمانية بمنـح، إن قطـاع ريادة الأعمال يعد من القطاعات الحيوية التي تسـاهم في تنويع الاقتصاد الوطني، إلا أنه يحتاج إلى المزيد من الدعم لمواجهة التحديات.

أحمد المحروقي

شيخة المحروقية

عزان اليعقوبي

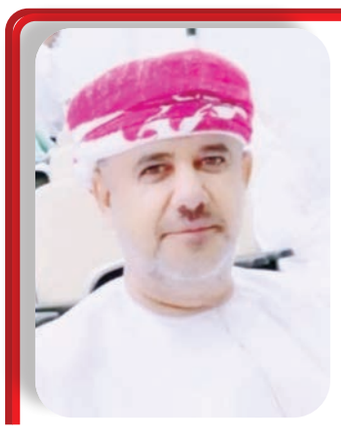
خليفة الغيثي

وتقـول: «يحتـاج رائـد الأعمال إلى بيئة متكاملة تمكنه من تحويل الفكرة إلى مشروع مستدام، تبدأ بتمويل مرن يتناسـب مع مراحل المشروع، مرورًا بالإرشاد والتوجيه من أصحاب الخبرة، ووصولًا إلى التدريـب النوعي في الإدارة والابتكار والتسـويق والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، كما أن توفير منافذ تسـويقية دائمة، وربط المشـاريع بالأسواق المحليـة والعالميـة، يعد من أهـم عوامل النجاح والاستدامة».

وتـشير المحروقيـة إلى أن رواد الأعمال يواجهون عدة تحديات تتمثل في ارتفاع تكاليف التشـغيل، وصعوبة الحصول على التمويل المناسب، والمنافسة مـع الشركات الكبرى، إلى جانب محدودية الفرص التسويقية، وسرعة تغير متطلبات السوق، كما أن تعدد الإجراءات لدى بعض الجهات قد يسـتهلك وقتًا وجهـدًا كان من الممكـن توجيههما لتطوير المشروع ونموه».

وتقترح المحروقيـة ضرورة الانتقال من تأسـيس المشـاريع إلى دعم نموهـا وتوسـعها، عبر تعزيز دور الحاضنـات ومسرعـات الأعمال، وتوسـيع فرص التمويـل الذكي، وتقديم حوافز للمشـاريع المبتكـرة، وتخصيص نسـبة أكبر مـن المشتريات الحكوميـة للمؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة، وتشـجيع الشركات الكبرى على احتضان المنتجات والخدمات العُمانية ضمن مسؤوليتها المجتمعية، إلى جانب إنشـاء منصـة وطنية موحـدة تجمع التمويل والإرشـاد والتدريب والتسويق في مكان واحد، وتفعيـل الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص والمؤسسـات الحكوميـة لتحويل الأفكار الابتكاريـة إلى مشـاريع اقتصاديـة واعـدة، مع غرس ثقافة ريادة الأعمال منذ المراحل الدراسـية.

وفي السـياق، تذكـر ميمونـة بنـت عبدالله بن سـليمان المجرفية عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعـة عمان فـرع الظاهـرة ورئيسـة لجنـة صاحبـات الأعمال، أنـه مـن الضروري منح رائد الأعمال قروضا مـيسرة بدون فوائد عالية وصرف منح صغيرة للمشـاريع الناشـئة وإنشاء صندوق طوارئ لدعم المشـاريع المتعثرة، وتفعيل المنصات الحكومية لتسـويق المنتجات الخاصة بالمشـاريع ومنـح أصحـاب الأعمال جـزء مـن المناقصـات الحكومية.

وتضيف: «اقترح تكثيف الدعم الفني لهذه الفئة الناشـئة وأقصد هنـا متابعة تدريبهـم في مجال المحاسـبة والتسـويق والإدارة والحاسـب الآلي وتكون بتمويل من الحكومة».

مـن جانبه يحكي رائد الأعمال أحمد بن سـليمان بن سيف العبري تجربته قائلا: «من واقع تجربتي في إدارة نزل سـياحي في مسفاة العبريين بمحافظة الداخليـة، أرى أنَّ رائـد الأعمال اليـوم لا يحتاج إلى التمويـل فقط بـل يحتاج إلى بيئة تسـاعده على النجـاح، ومـن أهـم الاحتياجات تسـهيل إجـراءات التراخيـص، وتوفير برامـج تمويل مرنة للتوسـع والتطوير، ودعم التسـويق داخل عمان وخارجهـا، خصوصا للمشـاريع السـياحية التي تعتمد بشـكل كبير على الوصول إلى السائح، كما نحتاج إلى برامج تدريب عملية في إدارة المشاريع، والتسـويق الرقمـي، وخدمة العـملاء، والمعرفة بالذكاء الاصطناعي لأن نجـاح المشروع لا يعتمد على الفكـرة فقط، بـل على القـدرة على إدارتها باحتراف».

ويضيـف: «أبـرز التحديـات تتمثـل في ارتفـاع تكاليف التشـغيل، إلى جانب الموسمية في القطاع السـياحي حيث تشهد موسـم الصيف انخفاضًا في أعـداد الزوار، مما يؤثـر على الإيرادات المالية، كذلك يواجه كثير من أصحاب المشاريع صعوبة في الوصول إلى الأسواق العالمية والتسويق الخارجي، رغم جـودة الخدمـة والمنتج العـماني، وأرى أن تطوير قطاع ريـادة الأعمال يبدأ بتعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية ورواد الأعمال، والاسـتماع إلى التحديات الفعلية في الميدان، كما أقترح إنشاء منصات وطنية لتسويق المشاريع العُمانية وربطها بشركات السفر العالمية، وتقديم حوافز للمشاريع التي تثبت نجاحها وتوفر فـرص عمل للعُمانيين، بدل أن يقتصر الدعم على مرحلة التأسيس.

ويؤكـد رجل الأعمال عزان بـن حمد اليعقوبي أن رواد الأعمال بحاجة إلى تسريـع إجراءات تقديم الدعـم وتطويـر مهاراتهم في الإدارة والتسـويق، مـشيرا إلى أن التحديـات مثـل ارتفـاع الفواتير وارتفـاع تراخيص العمل تؤثر على نمو المشـاريع واسـتدامتها. ويضيـف: «يجـب تمـكين أصحاب الأعمال مـن ممارسـة أعمالهـم بـدون تضييق، يكفي أنهم اختـاروا العمل الحر وأراحوا أصحاب القـرار من توفير فرص عمل لهم، كما يجب تمكين المتفرغين من ممارسة أعمالهم بزيادة حجم الدعم وعدم مسـاواتهم مـع كبـار الشركات وإرهاقهم بزيادة الرسوم وفرض الضرائب».

من جانبه يقول علي بن سالم الحجري رجل أعمال ورئيس مجلس إدارة غرفـة تجارة وصناعة عمان فرع شمال الشرقية سـابقا: «يحتاج رواد الأعمال إلى بيئـة أعمال مرنة تمكنهم من تحويل أفكارهم إلى مشـاريع ناجحة وقابلة للنمو، مع توفر الدعم في مختلف مراحل المشروع، وأبرز أشـكال الدعم والخدمات المطلوبة تتمثل في تسهيل التمويل من خلال قروض ميسرة وبرامج تمويل مرنة تتناسـب مع طبيعة المشـاريع الناشئة والتدريب والتأهيل في مجـالات الإدارة، التسـويق، التحـول الرقمي، وإدارة الموارد المالية والاستشـارات والتوجيه عبر مرشدين وخبراء لمسـاعدة أصحاب المشاريع على اتخـاذ القـرارات الصحيحة، وتسـهيل الإجراءات الحكوميـة وتقليـل الوقـت والتكاليـف اللازمة لاستخراج التراخيص والتصاريح».

كما يؤكد خليفة بن حمود بن سـالم الغيثي -رجل أعمال في قطاع العقارات- أن قطاع ريادة الأعمال يحتـاج إلى تعزيز الشراكـة بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسـات الداعمة لريادة الأعمال، مع التركيـز على بناء منظومة متكاملة تدعم المشروع منذ الفكرة وحتى التوسع.

المحروقي: تكاليف التشغيل من التحديات الكبيرة التي تواجه رواد الأعمال

المحروقية: صعوبة الحصول على التمويل المناسب تُعرقل نمو المشاريع

المجرفية تقترح إنشاء صندوق طوارئ لدعم المشاريع المتعثرة

العبري: نحتاج إلى برامج تدريب عملية في إدارة المشاريع والتسويق الرقمي

اليعقوبي: ارتفاع الفواتير ورسوم التراخيص تؤثر على استدامة المشروعات

الغيثي: رواد الأعمال بحاجة إلى منظومة متكاملة تدعم المشروع من الفكرة وحتى النمو

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
يتقدم

حاتم بن حمد الطائي
رئيس التحرير
وإخوته وجميع العاملين بجريدة «الرؤية»

بخالص العزاء وصادق المواساة إلى

سعادة الدكتور عبدالله بن علي بن عبدالله العمري
والدكتور أحمد بن علي بن عبدالله العمري
وجميع أفراد العائلة الكريمة

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى
والدهما الشيخ/ علي بن عبدالله بن حسن العمري

سائلين الله عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
وأن يسكنه فسيح جناته ويلهم ذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

أُمثِّل وطني

د. صالح الفهدي

عبارة قالها لي أحد مديري الدوائر في جهة حكومية، ونحن في معرض حديثنا عَن أن المواطِن العُماني يمثِّل وطنه أينما كان؛ يمثِّله في القيم التي نشأ عليها، وعُرف بها الوطن، كالخلق السامي من صدقٍ وأمانة وتواضع، وكرمٍ، وطيبة، ووفاء، واحترامٍ للآخرين، ويمثِّله في تاريخه، فهو ابنٌ سلالة مجيدة لها حضورها في التاريخ، ولها إنجازاتها الحضارية المشهودة، ويمثله في ثقافته بما تشمله من عاداتٍ وتقاليد وأخلاقيات وسلوكيات.

في كل مطار، وفي كل مؤتمر، وفي كل بطولة رياضية، وفي كل محفل، وفي كل موقف إنساني، يحمل المواطن وطنه معه؛ فهو ليس مجرد فرد يعيش داخل حدود جغرافيا معينة، بل هو سفيرٌ لقيمها، ومرآةٌ لتاريخها، وصورةٌ لحضارتها، ولهذا يُقال: "الوطن يُعرف بأهله قبل أن يُعرف بمعالمه".

إذا التقى الناس بشخص واحد من دولة ما، بنوا تصوراتهم عن ملايين المواطنين من خلال أخلاقه وسلوكه؛ فإن كان محترمًا، صادقًا، مهذبًا، أمينًا، متقنًا لعمله، قالوا: "هكذا هم أبناء هذا البلد". وإن كان على النقيض، أساء إلى وطنه قبل أن يسيء إلى نفسه. أحد الأستراليين نزل مطارَ مسقط، فعامله ضابط أمن معاملةً طيبة، مما جعله يحبُّ البلد، ويتعلم العربية من خلاله، ويأتي إليه عانيًا ليستكشف ثقافته. ألمانية لاقت التضحية والمعاملة الطيبة من أسرة عمانية، فأنجبت ابنتين أسمتهما بأسماء عُمانية، وفضَّلت العمل في سلطنة عُمان. مواطن ليبي أكرمه صاحبُ سيارة أجرة بعد أن أخذه في جولة في مسقط، فرأى فيه أخلاق العمانيين. ولن ننتهي من ضرب الأمثلة إذا استطردنا في هذا الحديث، ونحن نذكر جنسيات مختلفة تأثرت بسلوك المواطن العُماني وأخلاقه قديمًا وحديثًا.

إن تمثيل الوطن لا يقتصر على السفراء أو المسؤولين، بل يشمل كل عُماني، فالموظف يمثِّل وطنه في مكتبه، والمعلم في فصله الدراسي، والطبيب في عيادته، والسائق في الطريق، والتاجر في سوقه، والطالب في جامعته، والإعلامي في رسالته، والرياضي في ميدانه.

لقد شهدنا موظفًا بسيطًا لا ينهض من كرسيه حين تراجعه في مصلحة وُضع لخدمتها، ووجهه متجهمٌ عابس، وشهدنا وزيرًا يلقاك بالترحاب والبشاشة، فما غرَّ الأول إلا نفسه، وما تواضع الثاني إلا لنفسه، وشهدنا مَن يكتب في وسائل التواصل الاجتماعي كلامًا لا يليق بالمجتمع الذي ينتمي إليه أدبًا وتربيةً وأخلاقًا، كما شهدنا مَن يرقى بأسلوب التخاطب مع الآخرين، وشهدنا مَن يعامل الناس بطرًا وتكبرًا، وعلى نقيضه مَن يعاملهم تواضعًا وتبسطًا، الأولون غرَّتهم أنفسهم فنسوا معنى الانتماء إلى الوطن، والآخرون نصَّبوا أنفسهم رايات ترفرف في سماء الوطن.

وهكذا، فإن على كل مواطن أن يُدرك هذا الأمر، فالطالب الذي يدرس في الخارج عليه أن يلتزم بالأخلاق واحترام الأنظمة والقوانين لتلك البلاد، فيترك انطباعًا حسنًا عن أبناء عُمان، والطبيب الذي يعالج المرضى عليه أن يُخلص في مهنته، ويكون أمينًا، حاملًا لأخلاق وطنه، والتاجر عليه أن يلتزم بالصدق والأمانة في البيع والتعامل، والسائح عليه أن يحافظ على نظافة المكان الذي يزوره، فيعكس ثقافة وطنه واحترامه للبيئة، والموظف عليه أن يستقبل المراجعين بابتسامة واحترام، فيجعل المراجع، أكان مواطنًا أم أجنبيًا، يحمل صورة مشرقة عن مؤسسات بلاده.

أذكر أنني تحاورت مع أحد الخليجيين في بلد أوروبي حين قال لي: أنا لا أحبُّ هذا الشعب، فلما تناقشت معه وجدت أنه قد تأثَّر بموقف مواطن صاحب سيارة أجرة من ذلك الشعب، ونحن لسنا مع التعميم، لكن تصرُّف الفرد يؤثِّر في صورة الجماعة.

الشاهد أنَّ سماء الوطن لا يرفرف في ذراها العلم المنصوب على سارية وحده، بل ترفرف معه أخلاق المواطن وسلوكه قبل أي شيء آخر. وما المواطن إلا صفحة من كتابٍ وطنه؛ فمن الناس من يكتب صفحةً مشرقة تبقى في الذاكرة، ومنهم من يترك أثرًا يسيء إلى تاريخ بلاده.

ولذلك فإن الوطنية الحقيقية لا تقتصر على حب الوطن بالقول، وإنما تظهر في القيم السامية كالصدق، والأمانة، والإتقان، واحترام القانون، والإحسان إلى الناس؛ فهذه هي اللغة التي يفهمها الناس، وهي التي تجعل المواطن خير ممثل لوطنه، وقيمه، وتاريخه، وعراقته.

هيئة حماية المستهلك.. وفوضى الأسعار

سالم بن نجيم البادي

لا أريد أن أقلل من دور هيئة حماية المستهلك، ولا أن أتهمها بالتقصير، فأنا أعلم أن المهام الملقاة على عاتقها جسيمة وكثيرة، وأن لها إنجازات لا يُستهان بها منذ إنشائها وحتى الآن. ولا أشك في أن جميع العاملين فيها يؤدون الأعمال الموكلة إليهم وفق المهام والصلاحيات الممنوحة لهم بأمانة وإخلاص وإتقان.

غير أنني كنت أتمنى لو أن إجراءات تلقي البلاغات من المواطنين تكون أسرع وأكثر سهولة، بعيدًا عن التعقيدات الإدارية والروتين، وأن يكون لهيئة حماية المستهلك فروع في جميع الولايات، حتى يكون التواصل مع موظفي الهيئة سهلًا، ويتمكن موظفوها من الحضور إلى موقع الشكوى فورًا، والبت فيها بسرعة، مما يشجع المواطنين على الإبلاغ عن المخالفات.

أما الآن، فيُقال إن الإجراءات الطويلة قد تجعل بعض المستهلكين يحجمون عن تقديم البلاغات. فعندما يتصل المستهلك، يتم الرد عليه من المقر الرئيسي، ثم يُحوَّل إلى الفرع الوحيد في المحافظة، والذي يطلب منه الدخول إلى موقع الهيئة الإلكتروني لتسجيل البلاغ، مع إرفاق فاتورة الشراء، وتحديد التاريخ والمكان.

ومع ملاحظة أن كثيرًا من المحلات التجارية في القرى والبلدات لا تصدر فواتير، فقد يُطلب من المستهلك أيضًا مراجعة مقر الهيئة لتقديم البلاغ، وهو ما قد يستغرق وقتًا طويلًا قبل البت فيه.

وإلى هيئة حماية المستهلك أذكر بعض الوقائع، على سبيل المثال لا الحصر، التي تدل على التلاعب بالأسعار:

علبة شراب الشعير سعة (٣٣٠ مل) يُباع سعرها في أحد المحلات التجارية خارج الولاية بـ(٦٠٠) بيسة، بينما يُباع المنتج نفسه في مركز الولاية بـ(٥٠٠) بيسة.

كما تعطلت مضخة المياه لدي، فذهبت لإصلاحها، وبعد أن فحصها أحد الفنيين عدَّد لي الأعطال التي قال إنها موجودة، وطلب مبلغ (٤٠) ريالًا لإصلاحها. حاولت مساومته، لكنه رفض، وحين هممت بالمغادرة قال: "هات ٢٠ ريالًا". لكنني رفضت، وذهبت إلى مصلح آخر، فكانت المفاجأة أن المضخة لا توجد بها أي أعطال، وإنما مجرد تسرب لبعض الأتربة إلى داخلها، وتم تنظيفها وإصلاحها مقابل ريال واحد فقط.

وكذلك كيلو السمك الذي كان سعره أربعة ريالات، أصبح بثلاثة ريالات بعد مساومة سريعة، إذ قال البائع: "يلا، شلْه بثلاثة ريالات".

وهذا نوع من البذور الزراعية المستوردة من الهند، يحمل العلامة التجارية نفسها، وبالمواصفات والوزن نفسيهما، ويباع في السوق نفسه، لكنه يُعرض في أحد المحلات بسعر (٨) ريالات، بينما يُباع في محل آخر بسعر (٤) ريالات فقط.

والشواهد على تفاوت الأسعار والتلاعب بها كثيرة، ولا يتسع المجال لذكرها جميعًا.

هذه رسالة موجزة إلى هيئة حماية المستهلك، مع خالص التحية والتقدير.

الحاجة الملحّة إلى دوّار عبري

ناصر بن حمد العبري

تشهد سلطنة عُمان، بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- نهضة تنموية متواصلة شملت مختلف محافظات السلطنة، وفي مقدمتها محافظة الظاهرة التي تعيش حراكًا تنمويًا لافتًا بفضل الدعم الحكومي والمتابعة الحثيثة من سعادة طاهر بن مبخوت الجنيبي، محافظ الظاهرة، الذي يواصل العمل على تعزيز المشروعات التنموية والارتقاء بالخدمات بما يواكب رؤية "عُمان ٢٠٤٠". ولا شك أن ما تشهده المحافظة من توسع في البنية الأساسية والمشروعات الاقتصادية والاستثمارية يؤكد أن الظاهرة تسير بخطى واثقة نحو مستقبل أكثر ازدهارًا.

وفي خضم هذه النهضة، يبرز ملف لم يعد يحتمل التأجيل، يتمثل في تطوير دوار ولاية عبري، الذي كان قبل سنوات يؤدي دوره بكفاءة ويتناسب مع حجم الحركة المرورية آنذاك، إلا أن الواقع اليوم تغير بصورة كبيرة. فقد تحولت عبري إلى بوابة برية استراتيجية تربط سلطنة عُمان بالمملكة العربية السعودية عبر طريق الربع الخالي، كما تشكل حلقة وصل رئيسة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى ارتباطها بمحافظات السلطنة عبر طرق حيوية، أبرزها طريق عبري-الرستاق وطريق ينقل-صحار، الأمر الذي جعلها مركزًا لوجستيًا مهمًا، وحركة دائمة للنقل والتجارة.

هذا التحول الكبير انعكس بصورة مباشرة على الحركة المرورية، إذ يستقبل الدوار يوميًا عددًا كبيرًا جدًا من المركبات، تتقدمها الشاحنات الثقيلة القادمة من ميناء صحار والمتجهة إلى المملكة العربية السعودية، إلى جانب الشاحنات القادمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلًا عن الحركة الداخلية المتنامية بين ولايات المحافظة ومحافظات السلطنة. وأصبح الازدحام المروري مشهدًا يوميًا يستهلك الوقت والوقود، ويؤثر في انسيابية الحركة، ويرفع من احتمالات وقوع الحوادث.

إن المطالبة بتطوير دوار عبري لا ينبغي أن تُفسر على أنها انتقاد للجهود الحكومية، بل هي تعبير عن الثقة في أن الجهات المختصة تنظر بعين الاهتمام إلى احتياجات التنمية المستقبلية. فالطرق ليست مجرد مسارات للمركبات، بل هي شرايين الاقتصاد ومحفزات الاستثمار، وكلما كانت أكثر كفاءة، انعكس ذلك على حركة التجارة، وجودة الخدمات، وسلامة مستخدمي الطريق.

واليوم، ومع استمرار نمو الحركة التجارية وتزايد استخدام المنافذ البرية، تبدو الحاجة ملحة إلى حلول هندسية متطورة، كإنشاء جسر علوي أو نفق أو تقاطع متعدد المستويات، بما يضمن انسيابية الحركة، ويستوعب النمو المتوقع خلال السنوات القادمة، ويواكب المكانة المتصاعدة التي أصبحت تحتلها ولاية عبري على خارطة النقل البري في السلطنة.

لقد أثبتت التجارب أن الاستثمار في تطوير البنية المرورية ليس إنفاقًا على مشروع خدمي فحسب، بل هو استثمار مباشر في الاقتصاد الوطني، وتقليل للتكاليف التشغيلية، وتعزيز للسلامة المرورية، ودعم لجاذبية المحافظات للاستثمار والتنمية.

إن ولاية عبري تستحق أن تكون بوابة برية حديثة توازي أهميتها الاستراتيجية، وأن تحظى ببنية مرورية تتناسب مع الدور الوطني الذي تؤديه في ربط سلطنة عُمان بدول الجوار، وفي خدمة حركة التجارة والنقل بين مختلف المحافظات.

ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: إذا كانت التنمية في محافظة الظاهرة تمضي بخطى متسارعة، فهل آن الأوان لأن يواكب دوار عبري هذه النهضة؟ فالمستقبل لا ينتظر، والطرق ليست مجرد إسفلت، بل هي البداية الحقيقية لكل تنمية مستدامة، والاستثمار فيها هو استثمار في الإنسان، والاقتصاد، والوطن.

الخليج في قلب العاصفة: البحث عن معادلة أمنية جديدة في عالم متعدد الأقطاب

علي الطراح

وجدت دول الخليج نفسها خلال العقود الأخيرة في قلب عاصفة إقليمية ودولية متزايدة، حيث تحولت المنطقة إلى ساحة تتداخل فيها الصراعات الإقليمية والمنافسة بين القوى الكبرى، رغم أن دول الخليج ليست طرفًا مباشرًا في معظم هذه النزاعات. فقد أصبحت أمام واقع جيوسياسي معقد، فهي تقع بين نفوذ الولايات المتحدة من جهة، والتحدي الإيراني من جهة أخرى، في ظل محدودية قدرتها على التأثير في قرارات القوى الكبرى أو التحكم في مسار الأزمات التي تحيط بها.

ورغم ما تمتلكه دول الخليج من ثقل اقتصادي، وموارد مالية، وموقع استراتيجي يجعلها مركزًا مهمًا للطاقة والتجارة العالمية، فإنها تواجه معضلة أساسية تتمثل في كيفية تحقيق أمن مستدام في بيئة إقليمية غير مستقرة. فالاستقرار بالنسبة لها ليس مجرد قضية أمنية، بل هو شرط أساسي لاستمرار التنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات، وتحقيق مشاريع التحول الاقتصادي. ولذلك أصبح الحفاظ على الاستقرار الإقليمي هدفًا رئيسيًا في سياساتها الخارجية.

اعتمدت دول الخليج لعقود طويلة على التحالف مع الولايات المتحدة باعتبارها القوة الرئيسة القادرة على توفير الحماية الأمنية للمنطقة. إلا أن التحولات في النظام الدولي وتغير أولويات واشنطن، خاصة مع انتقال جزء كبير من اهتمامها الاستراتيجي نحو المنافسة مع الصين، أثارا تساؤلات خليجية حول مدى الاعتماد الكامل على المظلة الأمريكية. لذلك بدأت دول الخليج في البحث عن خيارات أكثر فاعلية، تقوم على تنويع الشراكات، وتعزيز القدرات الوطنية، وبناء هامش أكبر من الاستقلالية في اتخاذ القرار.

ورغم العلاقات المتطورة بين بعض دول الخليج والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الاتفاقيات والشراكات الاقتصادية والسياسية، فإن الدور الأوروبي لا يزال محدودًا في الجانب الأمني. فالاتحاد الأوروبي يمتلك تأثيرًا اقتصاديًا ودبلوماسيًا مهمًا، لكنه ما زال مترددًا في توسيع دوره ليصبح لاعبًا أمنيًا قادرًا على المساهمة بشكل مباشر في حل أزمات المنطقة أو تقديم ضمانات واضحة لدول الخليج. وهذا يخلق فجوة بين أهمية العلاقات الاقتصادية وبين محدودية الالتزام الأمني.

وفي المقابل، شهدت العلاقات الخليجية الصينية نموًا كبيرًا، خاصة من خلال الاستثمارات الصينية في الطاقة والبنية التحتية والمشاريع التنموية. إلا أن هذا الحضور الاقتصادي لم يتحول حتى الآن إلى دور أمني وسياسي مماثل. فالصين، رغم اهتمامها بالخليج، تتبع سياسة حذرة تركز على حماية مصالحها الاقتصادية وتجنب الانخراط العميق في النزاعات الأمنية. كما أن المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة تمثل أولوية كبرى لبكين، مما يجعل دورها في معالجة التهديدات الأمنية الخليجية محدودًا. لذلك فإن الشراكة الخليجية الصينية، رغم قوتها الاقتصادية، لم تصل بعد إلى مرحلة النضج التي تسمح بتحويلها إلى منظومة أمنية متكاملة.

وتبقى إيران أحد أهم مصادر القلق الأمني لدى بعض دول الخليج، نتيجة الخلافات السياسية والتنافس الإقليمي وتوسع النفوذ الإيراني في عدد من الدول العربية. وقد أدى ذلك إلى شعور لدى بعض دول الخليج بوجود تحدٍ أمني يصعب التعامل معه بشكل منفرد، خاصة مع استخدام إيران لأدوات النفوذ غير التقليدية في المنطقة. كما يُنظر إلى العراق على أنه يمثل حالة معقدة، إذ لا تزال الدولة العراقية تواجه تحديات في فرض سيادتها الكاملة، ويراه بعض الخليجيين مجالًا يمكن أن تستفيد منه إيران لتعزيز نفوذها الإقليمي. وفي الوقت نفسه، فإن استقرار العراق وتعزيز استقلال قراره الوطني يمكن أن يكون عاملًا مهمًا في تحقيق توازن إقليمي أكثر استقرارًا.

وفي محاولة لتنويع خياراتها الاستراتيجية، قامت بعض دول الخليج، وخاصة الإمارات والبحرين، بتطوير علاقات مع إسرائيل ضمن تحولات إقليمية جديدة. وقد ركزت هذه العلاقات على مجالات الاقتصاد، والتكنولوجيا، والاستثمار، وبعض أشكال التعاون الأمني. ومع ذلك، فإن هذه العلاقات لم تؤدِّ حتى الآن إلى تغيير جوهري في معادلة الأمن الخليجي، ولم تتحول إلى منظومة دفاع إقليمية قادرة على مواجهة التحديات الكبرى. فهي تمثل جزءًا من استراتيجية أوسع لتنويع الشراكات، لكنها لا تشكل بديلًا كاملًا عن التحالفات الأمنية التقليدية.

كما أن طبيعة التهديدات التي تواجه الخليج تغيرت بشكل كبير؛ فلم تعد مقتصرة على الحروب التقليدية، بل أصبحت تشمل الصواريخ والطائرات المسيّرة والهجمات السيبرانية والحروب بالوكالة. وهذه التحديات تتطلب نموذجًا أمنيًا جديدًا يعتمد على التكنولوجيا، وتبادل المعلومات، والتعاون الإقليمي، إلى جانب القوة العسكرية التقليدية.

وتزداد صعوبة بناء هذا النموذج بسبب عدم اكتمال منظومة أمن خليجية موحدة وفعالة، إضافة إلى اختلاف بعض الأولويات بين دول المنطقة. لذلك اتجهت دول الخليج إلى سياسة يمكن وصفها بالتحوط الاستراتيجي، حيث تحافظ على علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة، وتوسع تعاونها الاقتصادي مع الصين وأوروبا، وتفتح قنوات حوار مع القوى الإقليمية، بهدف تقليل المخاطر وزيادة قدرتها على المناورة السياسية.

وفي النهاية، يقف الخليج في قلب العاصفة، بين صراعات إقليمية وتنافس دولي متزايد، لكنه في الوقت نفسه يحاول إعادة تعريف موقعه ودوره في النظام العالمي الجديد. فالمستقبل الأمني للخليج لن يعتمد فقط على الحماية الخارجية، بل على قدرة دوله على بناء توازن جديد يجمع بين القوة الذاتية، والدبلوماسية النشطة، وتنويع التحالفات، وإنشاء ترتيبات أمنية أكثر استقلالية واستدامة في عالم متعدد الأقطاب.

1 ماذا لو..؟!
ريتّا دار

2 السيد بدر وأوهام الاحتواء وأمن الخليج: مسقط تقول ما يجب أن يُقال
مرتضى بن حسن بن علي

3 ممر مسندم البحري.. السيادة العُمانية وشرعية الملاحة الدولية
حمد الناصري

4 رسالة شكر إلى ويمبلدون
مجيد بن عبدالله العصفور

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

حين يثمر الخير

د. إبراهيم بن سالم السيابي

في زمن مضى، حين كانت الحياة أبسط في ظاهرها وأقسى في حقيقتها، رحلت أمٌّ عن طفلين صغيرين، وتركتهما يواجهان بيتًا فقد دفأه، ودنيا لا ترحم الضعفاء. لم يكن التعليم في ذلك الوقت يتجاوز مدارس القرآن، التي تقوم على ما يشبه حلقات الكتاتيب، يتعلم فيها الصغار القراءة والكتابة وشيئًا من القرآن والسنة، ثم يخرجون إلى الحياة مبكرًا، محمّلين بما يكفي ليبدأوا الطريق، لا ليكملوه.

نشأ الطفلان في بيت صار أثقل عليهما من أن يحتضنهما، وكانت زوجة الأبِ تزيد من قسوة الأيام، حتى بات الصمت هو اللغة الغالبة في أركانه. ومع ذلك، تفرّقت بهما الحياة إلى طريقين مختلفين منذ وقت مبكر.

خرج الابن الأكبر إلى ورشة حدادة في القرية، يتعلم صنعة الحديد ويكسب قوت يومه بعرق جبينه، يحمل في ملامحه هدوءًا لا يخلو من طيبة. أما أخوه الأصغر، فبقي في البيت يواجه الجفاء وحده، حتى تركت قسوة الأيام أثرها في قلبه، فاشتدّ طبعه، وكأن الظروف أرادته أن يكون على هذا النحو.

وفي طريقه اليومي إلى الورشة، كان الأخ الأكبر يمر بسوق القرية، وهناك لفتت انتباهه امرأة مسنّة، ضعيفة البصر، تتكئ على عصا، وتصطدم بالمارة أحيانًا وهي تحاول قضاء حاجاتها وحدها. كانت تعيش وحيدة، لا سند لها إلا بعض الجيران الذين يمرّون عليها بما تيسر، فيما تقضي أيامها على ما تبقى لها من مال شحيح.

لم يكن المشهد في بدايته أكثر من موقف عابر، لكنه تغيّر منذ اللحظة التي اقترب فيها منها وساعدها في حمل حاجاتها إلى منزلها. ومنذ ذلك اليوم، صار يمر عليها بين حين وآخر؛ يقضي حاجاتها، ويحمل عنها أثقالها، ويجلب لها ما تحتاجه من السوق، وأحيانًا يجلس قليلًا ليكسر صمت وحدتها الطويل.

لم يكن في الأمر حسابات ربح أو خسارة، ولا انتظارًا لرد جميل، بل شيء أبسط من ذلك وأعمق في الوقت نفسه؛ شعور إنساني خالص بدأ ينعكس على ملامحه وطمأنينة قلبه، وكأن في العطاء بابًا خفيًا للسكينة لا يدركه إلا من جرّبه.

وكان أخوه الأصغر يراقب هذا التغيّر بدهشة لا تخلو من لوم، ويرى أن ما يفعله أخوه لا معنى له، وأن الأولى أن يدّخر ماله وجهده لنفسه. لكن الأخ الأكبر كان يمضي في طريقه دون اكتراث، وكأن ضميره يهديه إلى ما هو أبعد من حسابات الربح والخسارة.

ولم يكن يدري أن الأيام كانت تخبئ له رحلة أقصر مما ظن، إذ باغته مرض عابر لم يمهله طويلًا، فرحل تاركًا وراءه فراغًا ثقيلًا وصمتًا مختلفًا. كانت وفاته صدمة لأهله، لكنها كانت أشد وقعًا على تلك العجوز التي فقدت في رحيله أنيس وحدتها الوحيد، فبكته كما تبكي الأم أحد أبنائها.

بعد رحيله، بدأ الأخ الأصغر يعيش مع سؤال لم يعرفه من قبل: ما الذي كان يجعل أخاه مطمئنًا رغم قسوة حياته؟ لم يجد جوابًا في المال، ولا في القوة، ولا في الشكوى، فدفعه فضوله إلى أن يسلك الطريق نفسه، ولو على استحياء.

ذهب إلى العجوز يحمل بعض الطعام، واستقبلته بوجه هادئ لا يحمل عتابًا ولا أحكامًا، بل امتنانًا صامتًا. ترددت زياراته في البداية، ثم أخذت تتقارب شيئًا فشيئًا، حتى أصبحت جزءًا من يومه. ولم يكن يدرك أن الذي يتغير لم يكن حياة العجوز وحدها، بل حياته هو أيضًا.

فقد بدأت القسوة التي سكنت قلبه تذوب بهدوء، وحل محلها شعور بالرضا لم يعرفه من قبل، فعاد إلى ورشة الحدادة، وتعلم الصنعة بإخلاص، وبدأ يشق طريقه في الحياة بثقة جديدة.

ومرت الأيام، ثم رحلت العجوز بهدوء، كما عاشت وحدتها بصبر طويل. لكن رحيلها لم يكن نهاية الحكاية؛ إذ جاءه أحد جيرانها يحمل وصيتها، فقد أوصت ببيتها له تقديرًا لوفائه ورعايته لها. ولعل أعظم ما كسبه يومها لم يكن ذلك البيت، بل القلب الذي تبدّل، والنفس التي استعادت معناها، أما البيت فلم يكن إلا ثمرة متأخرة لشجرة زرعها أخوه يوم اختار طريق الإحسان.

باع البيت، واشترى ورشة حدادة، ثم تزوج، واستقرت حياته بعد ذلك. ولم تكن الوصية مجرد ميراث، بل رسالة صامتة تؤكد أن الخير الذي يظنه الناس يضيع، يبقى محفوظًا في موضع لا يعلمونه، ثم يعود في الوقت الذي يختاره الله، لا في الوقت الذي ينتظره الإنسان.

وفي النهاية، لم يكن البيت هو أعظم ما ورثه ذلك الشاب، بل التحول العميق الذي غيّر قلبه ونظرته إلى الحياة. لقد علّمته الأيام أن المعروف لا يُقاس بما يعود منه من منفعة، وإنما بما يتركه من أثر في النفس. فالخير الحقيقي لا يغيّر حياة الآخرين فحسب، بل يغيّر صاحبه أولًا، ويمنحه سلامًا لا يُشترى، ومعنى لا يُقتنى.

وفي زمن غلبت فيه لغة المصلحة، وأصبح كثيرون يقيسون الأعمال بما يعود عليهم منها من مكاسب، يبقى الإحسان قيمة لا صفقة. وما نزرعه بإخلاص قد لا نرى ثماره اليوم، وربما لا نراها غدًا، لكنه يبقى محفوظًا عند الله، ويعود إلينا في صورة طمأنينة، أو باب خير، أو أثر طيب يمتد إلى أبنائنا، بل إلى من نحب من بعدهم.

مسك الختام: إن الخير قد يتأخر... لكنه لا يضيع أبدًا.

ما ليس لدينا

نمير بن سالم آل سعيد

إذا مررت بمنزل فخم يسكنه أناس تعرفهم، أو حللت ضيفًا عليهم، وأنت تعيش في بيت متواضع، أو رأيت شخصًا يقتني سيارة فارهة، في حين لا تملك إلا سيارة عادية بسيطة، أو علمت بترقية أحد زملائك، وهو بنفس إمكانياتك الوظيفية ومؤهلاتك، وربما أقل، وأنت باقٍ على ما أنت عليه، لم يلتفت إليكَ أحد في عملك، أو لا تزال باحثًا عن عمل منذ سنوات، وتأتيك الأخبار بأن أشخاصًا من معارفك ورفاق دراستك توظفوا، وأنت لم تستطع الحصول على وظيفة رغم محاولاتك المتكررة للتوظيف، أو امرأة تبدو وكأنها تنعم بحياة هانئة مستقرة مع زوجها وأبنائها، بينما أخرى لم يحالفها الحظ للزواج، والوقت يمضي والسنون تمر، فتضيق عليها فرص الارتباط وتكوين أسرة، أو امرأة تزوجت وكان مآلها إلى طلاق مؤلم، وقس على ذلك الكثير من المشاهد الحياتية المختلفة التي نراها حولنا وفي محيطنا.

فإذا حصل ذلك، فلنسلم بأن هذه هي الحياة كما هي، بمستوياتها المختلفة بين الناس، وهي الحقيقة المعاشة التي لا مهرب منها، ومن الحكمة أن ننظر إليها بعين الرضا والقبول لمعطياتها، فذلك يبعث في النفس الأمل والتوازن، ويحفز على السعي نحو تصحيح الأوضاع وتحسين الظروف إلى الأفضل خطوة بخطوة.

وما نراه لدى الآخرين من مظاهر النعمة لا يعني أنهم أكثر رزقًا وأسعد حظًا، فذلك ليس إلا مشهدًا سطحيًا غير مكتمل، ولو اطلعنا على صفحات حياتهم لوجدنا أن لديهم نصيبهم من الإخفاقات والآلام والمخاوف، كما لديهم نصيبهم من النجاحات والفرح والطمأنينة، وإن اختلفت ظروفهم وتفاوتت تجاربهم.

غير أن بعض الناس يعتبرون المال الوفير قمة الأرزاق وأسعد الحظوظ، فإذا لم يكن معهم، فلا شيء معهم، متناسين بقية النعم العظيمة التي معهم، فلا يشعرون بقيمتها إلا بعد فقدها.

فالصحة، وراحة البال، والطمأنينة، وطول العمر، والعائلة الصالحة، وغيرها من النعم، كلها أرزاق الله يوزعها على من يشاء بحكمته، فهذا ينال من الدنيا أشياء ويُمنع عنه أشياء.

"وما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك". والله يعلم بخفايا الأمور وأنتم لا تعلمون، فما منعه الله في حينه، فالخير في منعه، وما منحه فقد جاء وقته فناله صاحبه، بتقدير العليم القدير.

والانشغال بالناس وما لديهم من حظوظ دنيوية والمقارنة بهم قد يجعل المرء ينظر إلى حياته ومستواه نظرة تقلل من قيمته وقدره، ويقوده ذلك أحيانًا إلى الانتقاص من ذاته والتقليل من شأنها، مما يبعث في النفس بعضًا من الضيق والأسى، والشعور بالضعف والمهانة.

ولذا فالالتفات إلى النفس والاعتزاز بها وبقيمتها، والتحرك في استثمار الوقت والجهد في تطوير الذات، هو الطريق الأجدر من أجل حياة أفضل، بدلًا من الانشغال بما لدى الآخرين وحسدهم على ما لديهم، الذي لا يغير من الواقع شيئًا.

وبالسعي ينال الإنسان مراده، وما لا يدركه اليوم، قد يدركه غدًا، أو تنفتح له أبواب أخرى من الخير العميم. ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا.

فريق وطني للتركيبة السكانية

خلفان الطوقي

من المواضيع المعقدة والحساسة ملف "التركيبة السكانية"، وهو ملف معقد ليس في عُمان أو الخليج، بل في معظم بلدان العالم؛ لأن فيه تفاصيل متشابكة، وأطرافًا متنوعة، وضغوطًا بشرية من كل صوب وحدب، وإن استطاعت الحكومة أن ترضي طرفًا معينًا، تجدها أحزنت أطرافًا أخرى من أفراد ومؤسسات، وهلما جرى. وملف حساس؛ لأنه يتطرق إلى تفاصيل إنسانية لا بد من الوقوف عليها ومعالجتها، ولا يمكن التغاضي عن تحدياتها كليًا.

تحديات دول الخليج في التركيبة السكانية تختلف عن الدول العربية أو الأوروبية، وربما تكون تعقيداتها في الخليج مركبة لأسباب عديدة، أهمها طفرة النفط وجغرافيتها، وأسباب أخرى عديدة أشبع المختصون والمحللون والأكاديميون الكتابة عنها، ولا يكفيها مقال أو الكتابة عنها في مقالات عامة، بل تحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير، ولا تكفيها دراسة أو دراستان أكاديميتان، بل إن هذا الموضوع أعمق من ذلك بكثير.

كتبت عشرات الدراسات الأكاديمية حول التركيبة السكانية في عُمان، وسوف يتم كتابة المزيد في المستقبل، وسوف يظهر هذا الموضوع جليًا في أحيان معينة، ويخفت في أحيان أخرى، حسب الظروف، ففي ظروف الرفاه، يُسكت عنه، وكلما ظهرت بعض التحديات، كقضية الباحثين عن الفرص الوظيفية، يتم تسليط الضوء عليها، ولكن الحقيقة أن الملف أشمل من جزئية واحدة، أو حل لقضية وحيدة.

ملف التركيبة السكانية قضية ديناميكية، تتفاعل مع المعطيات المحلية والإقليمية، وترتبط بجزئيات مثل معدلات الخصوبة، والنمو السكاني المستهدف، وجودة الخدمات المقدمة، ونسب التضخم، ومستوى خبرات العمالة الوطنية، وسياسات الهجرة، وجذب الاستثمارات الخارجية، وموازنة المواطنين مع المقيمين، وحجم الإنفاق السكاني على الخدمات، وعشرات الجزئيات الأخرى التي توضح جليًا أن الملف ليس إحصائيات صماء فقط، بل يحتاج إلى جهات حكومية عديدة، ولا بد من التدخل المبكر والمتكرر للتعامل مع المعطيات الديناميكية والمتغيرات التي يجب التعامل والتفاعل معها لتحويل أي عبء إلى فرص وطنية، من خلال تشريعات وقوانين ولوائح عصرية مرنة تستطيع قراءة المشهد بشكل شمولي، وبناءً عليه تتخذ القرارات المناسبة.

وعليه، فمن المناسب اقتراح إقرار فريق وطني مختص بملف التركيبة السكانية يكون مرجعًا مستدامًا، يجتمع دوريًا، ويجيب على أسئلة مشروعة عن مستقبل عُمان، وماذا نريد لعُمان في الحاضر والمستقبل؟ وكيف يمكننا تحويل تحديات التركيبة السكانية إلى فرص؟ وما هي مواصفات الوافدين الذين يجب أن نشجعهم على القدوم إلى عُمان ليتكاملوا معنا؟ وكيف نقلل من قلق واضطرابات هذا الملف الحساس قدر الإمكان؟ والإجابة على عشرات الأسئلة، ولماذا تم إقرار هذه السياسة؟ ولماذا لم يتم إقرار غيرها؟

إن الإقرار المبكر لفريق وطني علمي مؤهل من عدة جهات يضمن لنا عدم التفرد بالقرار من جهة دون تنسيق مع جهات حكومية أخرى، أو اتباع سياسات مبنية على ردود فعل ومزاجية بعض متخذي القرار، وتفاديًا للشعبوية والعشوائية في كيفية اتخاذ القرارات العملية الصحيحة في الوقت المناسب.

التنشئة في عصر التحولات الرقمية وتحديات الهوية

د. محمد بن خلفان العاصمي

التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكتسب من خلالها الفرد القيم والمعارف والمهارات والعادات وأنماط السلوك التي تمكنه من التفاعل مع مجتمعه، وتساعده على تكوين شخصيته وهويته والقيام بأدواره الاجتماعية بصورة مناسبة. وهي عملية تبدأ منذ الطفولة وترافق الإنسان طوال حياته، وتتشكل عبر المؤسسات المحيطة به، مثل الأسرة، والمدرسة، والأصدقاء، ووسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الثقافية والدينية، والمحيط الاجتماعي للفرد.

وتهدف التنشئة الاجتماعية إلى بناء شخصية الإنسان المتوازنة من خلال بناء قيمه الذاتية ومبادئه الأساسية ومهاراته وقدراته واتجاهاته وميوله، وإدماجه في المجتمع، وبناء هويته وانتمائه، وتنمية وعيه وقدرته على التفكير، وتهيئته لممارسة حياته والانخراط في الحياة الاجتماعية، وإكسابه قيم المواطنة الصالحة، ومساعدته على التكيف مع التحولات التي تشهدها المجتمعات بشكل مستمر، وجعله أكثر قدرة وفعالية على مواجهة الحياة الاجتماعية وتحدياتها.

لقد غيرت الثورة الرقمية والتكنولوجية مفهوم التنشئة وأدواتها، فأصبحت أكثر اتساعًا، فبينما كانت الأسرة والمدرسة والمجتمع والمسجد والإعلام التقليدي هي مصادر التنشئة الأساسية، دخل الفضاء الافتراضي كأحد أهم وسائل التنشئة الاجتماعية، بل أخذت وسائل التواصل الاجتماعي دور بعض المؤسسات التي كانت المصدر الرئيسي لهذه العملية. هذا الاتساع الذي لم يعد مسيطرًا عليه يشارك بشكل مباشر في صياغة قيم ومبادئ المجتمع، ويتداخل مع الواقع الاجتماعي ليفرض نفسه بقوة كمؤثر أكثر قدرة على التأثير من غيره، وهذا الاختلاف في المفهوم والأدوات كان له تأثير سلبي كبير على المجتمع.

لقد أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي تحولًا في صناعة الرأي وقيادة التوجهات الفكرية والاجتماعية والسياسية لدى المجتمعات. لقد قامت هذه الوسائل بدور كبير في ما عرف بالربيع العربي، كما أنها تقوم بدور محوري في كل توجيه أو أدلجة سياسية وفكرية منذ بدايتها وحتى يومنا. يقول جوستاف لوبون في كتابه سيكولوجية الجماهير: (إن الفرد عندما يندمج في جمهور كبير لا يتصرف بالطريقة نفسها التي يتصرف بها منفردًا، بل تتغير نفسيته وسلوكه، ويصبح أكثر قابلية للتأثر بالعاطفة والإيحاء، وأقل ميلًا إلى التفكير النقدي والعقلاني)، وهذا بالضبط ما تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي التي تذهب بالفرد إلى سياسة القطيع كما تسمى، حيث يجد نفسه منساقًا إلى سلوكيات معينة غير مفهومة بالنسبة إليه، ولا يبذل جهدًا في فهمها.

هذا التحول والسيطرة الذي فرضته وسائل التواصل الاجتماعي صاحبه غياب أو ضعف دور المؤسسات الاجتماعية التي كانت تضطلع بدور التنشئة في المجتمع، فالأسرة استسلمت لعصر التكنولوجيا الحديثة، وأصبحت ترى في هذه الحالة بعدًا تقدميًا لا يمكن تجاوزه، بل إنها أطلقت العنان لهذه التكنولوجيا حتى تغلغلت في مفاصل التربية الخاصة بها، وأهملت كثير من الأسر جانب المتابعة والرقابة والاهتمام، وفقدت مسؤوليتها بشكل طوعي لصالح المجتمع الافتراضي الذي يعيش فيه الأبناء وقتًا طويلًا في اليوم، وهذا التحول في الواجبات والمسؤوليات مرجعه الأساسي هو تغيير مفهوم الأسرة حول التطور والتميز الذي بات البعض يحصره في الثقافة التكنولوجية.

أما المدرسة والمسجد والأصدقاء والمجتمع الصغير المحيط والإعلام، فجميعها تراجع دورها بشكل ملحوظ. لقد أصبح ارتباط الطالب بالمدرسة ارتباطًا معرفيًا فقط، وتراجع الهدف الوجداني الذي كان ملازمًا للتربية والتعليم في ظل عدم قدرة المناهج على التأثير في هذا الجانب بشكل أكبر مما يحصل عليه الطالب من الخارج، ورغم المحاولات المستمرة لمعالجة هذه المشكلة العالمية، إلا أن هناك فجوة بين الواقع والمأمول لا بد من تقليصها لتعود المدرسة إلى مكانتها الأساسية في عملية التنشئة الصحيحة، خاصة مع ما نشاهده من تحولات وتحديات وآثار لدى كثير من المجتمعات.

لم يقتصر تأثير هذا التحول في التنشئة على مستوى القيم والمبادئ الأخلاقية العامة، بل إن الهوية الوطنية والثقافة الدينية كان لهما نصيب من هذا التحول الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع، فتأثير التنشئة الخاطئة يمتد أثره إلى مرحلة تضع المجتمع في مواجهة الفرد. هذه المواجهة التي تنتج صدامات ومواجهات وخلافات تنقل الفرد من بناء المجتمع إلى هدمه ومعارضته وعدم احترام واجباته تجاه الآخرين، وهنا يحدث الاغتراب الثقافي وتضارب القيم والمبادئ، وتتشكل لدى الفرد اتجاهات سلبية نحو الحياة الاجتماعية التي يعيشها، ونحو المجتمع وأفراده، ويمتد هذا ليشمل الوطن بأكمله. لقد ساهم العصر الرقمي في إحداث تحولات أبعد مما يظنه البعض.

وحتى لا نسهب في وصف الحال الذي ساهمت فيه التكنولوجيا في مجال التنشئة الاجتماعية، لا بد من الذهاب إلى الحلول التي يمكن أن تعيد كفة الميزان إلى مستوى التوازن. ولا شك أن لهذه التكنولوجيا الكثير من الفوائد والإيجابيات التي لا يمكن تجاهلها، والتي هي أكثر بكثير من سلبياتها التي نشأت نتيجة الاستغلال الخاطئ لها، لذلك لا بد من أن تعود مؤسسات المجتمع المعنية بالتنشئة لتمارس دورها الريادي في هذا الجانب، وعليها أن تقود المبادرة إلى تغيير الواقع الاجتماعي الذي نراه اليوم، وعلى الأسرة والمدرسة والمجتمع والإعلام وغيرها من المؤسسات الاجتماعية أن تراجع أدوارها، وأن تتكيف مع المتغيرات الجديدة، وأن توظف التكنولوجيا من أجل صياغة نموذج جديد للتنشئة الاجتماعية يتماشى مع التطور التكنولوجي، ويستغل هذا التطور التكنولوجي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجتمع.

ولن يتحقق هذا التحول إلا من خلال وجود خطة وطنية استراتيجية شاملة، تقوم على تحديد الأولويات والأهداف، وتُبنى على أساس الاستخدام الأمثل والمسؤول للتقنية، وتعزز المناعة الفكرية، وتزيد الوعي العام لدى الفرد، وتحقق التوازن بين الانفتاح على العالم والمحافظة على الهوية الوطنية، واستثمار التنشئة من أجل صناعة إنسان ممكن قادر على مواجهة العالم الخارجي، باعتبار أن الإنسان هو أساس الأمن الثقافي والفكري، ويجب أن نبدأ فورًا في هذا العمل، لأن كل وقت يمضي دون حراك يخلق تعقيدًا أكبر في هذه القضية الفكرية.

الرُؤيَة
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

نجح في إدخال عشرات الأصناف الجديدة بعد تجارب ملاءمتها للمناخ المحلي

الراشدي لـ« الرؤية »: عُمان تمتلك المقومات لزراعة الأشجار الاستوائية ذات الجدوى الاقتصادية

الرؤية- سارة العبرية

أكد حمد بن حمود الراشدي، صاحب مشتل المربعات الخضراء بولاية السيب في محافظة مسقط، أن سلطنة عُمان تمتلك مقومات كبيرة لنجاح زراعة العديد من الأشجار الاستوائية والنادرة ذات الجدوى الاقتصادية، إلا أن تطوير هذا القطاع يتطلب تسهيل إجراءات الاستيراد، وتقديم الدعم للمشاتل، وتشجيع المُزارعين على تبني الأصناف التي أثبتت نجاحها في البيئة العُمانية.

وأوضح -في حوار خاص لـ»الرؤية»- أن مشتل المربعات الخضراء نجح خلال السنوات الماضية في إدخال عشرات الأصناف الجديدة بعد تجارب ميدانية أثبتت ملاءمتها للمناخ المحلي، مشيرًا إلى أن تنويع الأشجار يُسهم في تعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص استثمارية جديدة.

وقال الراشدي إن مشتله يُعد من أبرز المشاتل في سلطنة عُمان من حيث تنوع الأشجار، موضحًا أن المشتل يستورد أصنافًا مختلفة من فيتنام، وتايلاند، والهند، وإيران، وعدد من الدول الإفريقية وغيرها، حيث يتم اختبارها وتجربتها قبل طرحها للمزارعين، مؤكدًا أن هذه التجارب أثمرت عن نجاح عدد كبير من الأصناف في السلطنة.

وأضاف أن من أبرز الأشجار التي أثبتت نجاحها شجرتا اللونجان والليتشي، وكذلك شجرة الجاك فروت «الفنس»، مُبينًا أن هذه الأصناف كان من الممكن إدخالها إلى السلطنة منذ سنوات طويلة، إلا أن عدم توفر التجارب حال دون ذلك، كما أن الأشجار الثلاث حققت نسب نجاح مرتفعة وإنتاجية عالية في البيئة العُمانية.

وأشار الراشدي إلى أن المشتل وفّر مجموعة واسعة من أشجار الفاكهة العالمية، من بينها الكرز الفيتنامي، واللونجان، والليتشي، والزام، وأنواع متعددة من الفرصاد والبيذام، إضافة

حمد بن حمود الراشدي

إلى أصناف مختلفة من المانجو، وأشجار الجاك فروت التايلندية والإفريقية والبنغالية، فضلًا عن أشجار فاكهة زبدة الفول السوداني (Peanut Butter Fruit)، والبلاك سابوت (Black Sapote)، والمامي سابوت (Mamey Sapote)، كما يضم أصنافًا جديدة من الحمضيات، وأشجارًا ملائمة لمرتفعات الجبل الأخضر وجبل شمس، مثل التفاح، والمشمش، والكرز، والخوخ، والبرقوق، بهدف تشجيع المزارعين على تنويع محاصيلهم.

وتحدث الراشدي عن أبرز التحديات التي واجهته، موضحًا أن إجراءات استيراد الأشجار لا تزال معقدة، رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها المستوردون في السفر والبحث عن الأصناف المناسبة. وقال إن استيراد الأشجار يتطلب التنقل بين عدة دول لاختيار أفضل الأصناف، إلا أن الإجراءات عند وصول الشحنات إلى السلطنة تستغرق وقتًا طويلًا، الأمر الذي ينعكس سلبًا على جودة الأشجار ويزيد من حجم الخسائر.

وقال حمد الراشدي إن الشحنات قد تبقى في الموانئ لمدة تصل إلى أسبوع بسبب إجراءات الفحص، ما يؤدي إلى تلف وموت عدد كبير من الأشجار قبل الإفراج عنها، مؤكدًا أن هذه التأخيرات تتسبب في خسائر مالية كبيرة للمشاتل.

المزارعون بحاجة إلى تسهيل إجراءات استيراد الأشجار

وأضاف أن من أبرز التحديات أيضًا ارتفاع تكاليف فحص الأشجار، إلى جانب إتلاف الشحنة بالكامل عند اكتشاف إصابة في إحدى الأشجار، حتى وإن كانت الإصابة قابلة للعلاج، مثل بعض حالات النيماتودا، لافتًا إلى أن التطور العلمي أتاح حلولًا لمعالجة كثير من الأمراض النباتية، وهو ما يستدعي مراجعة آليات التعامل مع الشحنات بما يحد من الخسائر ويحافظ على سلامة النباتات.

ودعا الراشدي إلى تسهيل إجراءات الاستيراد بما يسهم في إدخال أصناف زراعية جديدة تدعم التنوع الزراعي في السلطنة، مؤكدًا أن ذلك سينعكس إيجابًا على الإنتاج الزراعي والاقتصاد الوطني.

وفي جانب الدعم، أوضح الراشدي أنه تقدم بطلب للحصول على قطعة أرض زراعية لإقامة موقع متخصص لإكثار الأشجار النادرة وإنتاجها محليًا، إلا أنه لم يتلقَّ أي رد حتى الآن، مؤكدًا أن توفير مثل هذه الأراضي سيسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد وتوسيع إنتاج الأصناف التي أثبتت نجاحها.

وأشار إلى أن أصحاب المشاتل بحاجة إلى دعم حكومي، سواء من خلال الأراضي أو التمويل، لافتًا إلى أن تكاليف استيراد وإنتاج الأشجار مرتفعة، في حين يتركز النشاط التجاري خلال الموسم الزراعي في الشتاء، بينما تنخفض المبيعات بشكل كبير خلال فصل الصيف، ما يضطر أصحاب المشاتل إلى تحمل المصروفات من مواردهم الخاصة.

وأكد أن الموسم الزراعي يبدأ مع اعتدال الأجواء في أواخر أغسطس، حيث يقبل المزارعون على الزراعة، بينما تتوقف عمليات الغرس خلال الصيف بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وهو ما يفسر تراجع حركة البيع في هذه الفترة.

ولفت إلى أن أكثر الأشجار طلبًا من المزارعين هي أصناف الحمضيات، والمانجو، والتين، والعنب، نظرًا لملاءمتها للبيئة المحلية والإقبال عليها.

وأكد الراشدي أن الحكومة يمكن أن تؤدي دورًا أكبر في متابعة الأصناف التي أثبتت نجاحها داخل السلطنة، وتشجيع المزارعين على زراعتها، مشيرًا إلى أن أشجار اللونجان، والليتشي، والجاك فروت تمثل فرصًا استثمارية واعدة لما تتمتع به من إنتاجية مرتفعة وقيمة اقتصادية.

وأوضح أن شجرة اللونجان، على وجه الخصوص، تمتاز بإنتاجها المتكرر خلال العام، الأمر الذي يجعلها من الأشجار ذات العائد الاقتصادي المرتفع، مضيفًا أن الطلب عليها كبير، ويمكن أن تحقق دخلًا مجزيًا للمزارعين إذا توسعت زراعتها.

وأشار إلى أن مشتل المربعات الخضراء يعتمد على استيراد الأصناف الجديدة وإجراء التجارب عليها قبل تعميمها، مؤكدًا أن هذا النهج أسهم في إدخال العديد من الأشجار التي أثبتت نجاحها في السلطنة، داعيًا الجهات المعنية إلى متابعة هذه التجارب والعمل على إكثار الأصناف الناجحة لتعميم الاستفادة منها.

وذكر الراشدي أنه أول من نجح في زراعة شجرة اللونجان وإثبات ملاءمتها للبيئة العُمانية، مُعربًا عن أمله في أن تحظى هذه التجارب باهتمام أكبر، وأن يتم دعم المشاتل الوطنية باعتبارها شريكًا أساسيًا في تحقيق التنوع الزراعي وتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

سليمان بن سيف بن زهران الرمحي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 29
الكائنة في ولاية الرستاق
بالمربع: العراقي المرحلة/4
والبالغ مساحتها: 682 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

محمد بن مشعل بن خميس المشرفي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 75
الكائنة في ولاية صور
بالمربع: مرتفعات شياع/6
والبالغ مساحتها: 600 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

سعيد بن سالم بن سعيد العامري

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 4642
الكائنة في ولاية البريمي
بالمربع: السنينه
والبالغ مساحتها: 397 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٨٤١
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
مراكز استهلاكية تنميط المستهلك لأغراض تجارية أو تسويقية.

AR
العوابي ريال مارت
Awabi Rial Mart

باســـــــم: ريادة
الجنسيـــــــة: عمانية
العنـــــــوان: ر.ب: ١١٠ ص.ب: ٣٢٣، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/١

إعلان تخفيض رأس المال

وفقا لأحكام المادة 150 من قانون الشركات التجارية، تعلن **شركة سماء الصباح (توصية)** المقيدة بالسجل التجاري رقم **1098242** أنها بصدد تخفيض رأسمالها من **250,000.000** إلى **15,000.000 ريال عماني.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخه.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة عالم الرواد المتحدة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1433762)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة محمد عبد علي يوسف للأعمال** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1519348)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة غلام بن محمد بن مراد بن محمد البلوشي للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1347837)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة حجر محضة الذهبي للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1356948)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(توصية)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة ورود محضة المتميزة للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1355100)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(توصية)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة مراسي البريمي المميزة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1333024)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(توصية)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة صخور الجزيرة المتحدة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1051786)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تضامنية)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨١٢٧٢
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للزهور والنباتات الطبيعية.

FLO FLOWERS

باســـــــم: الماجد للاستثمار الذهبي
الجنسيـــــــة: عمانية
العنـــــــوان: ر.ب: ٢١١ ص.ب: ١٢٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/١٠/٣١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٠٤١
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المطاعم.

RHBR
مطعم رويال هايد ريد بريياني
ROYAL HYDE-RED BIRYANI RESTAURANT

باســـــــم: نصير وشركائه للتجارة
الجنسيـــــــة: عمانية
العنـــــــوان: ر.ب: ١١٢ ص.ب: ٣٤٠، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٣١٠٦
في الفئة ١٤ من أجل السلع / الخدمات:
سبك المعادن (صناعة سبائك الذهب).

الحصن
AL HOSN
GOLD

باســـــــم: الحصن للذهب والمجوهرات
الجنسيـــــــة: عمانية
العنـــــــوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/٢/١٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٥٩١٥
في الفئة ٣ من أجل السلع / الخدمات:
عطور.

بات
BAT

باســـــــم: مشاريع بات الذهبية
الجنسيـــــــة: عمانية
العنـــــــوان: محافظة جنوب الباطنة، ولاية العوابي، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٢/٤

تحذيرات من تحويل الزواج إلى ساحة للمفاضلة بين الجنسيات

مختصون وقانونيون لـ«الرؤية»: صراع المظاهر والماديات يهدد استقرار الأسرة ويخدش هويّة المجتمع

استنكر عددٌ من المختصين والقانونيين تحول أمر الزواج لدى البعض من ميثاق غليظ قائم على المودة والرحمة والخصوصية إلى ساحة للمُقارنات والمباهاة المادية عبر منصات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي قد يهدد الهوية المجتمعية ويمس قيمها الراسخة، لافتين إلى أنَّ الاندفاع العاطفي أو المادي عند اتخاذ خطوة الزواج قد يكون له تبعات قانونية وتربوية مُعقدة، بدءا من معضلات التوافق الثقافي ولغة التواصل داخل الأسرة إذا ما قرر الزوج الارتباط بأجنبية، وصولاً إلى حقوق الحضانة والنفقة وإثبات النسب وجنسية الأبناء في حال نشوب الخلافات. وأضافوا -في تصريحات لـ«الرؤية»- أنَّه في ظل ظهور خطاب رقمي لم يعتد عليه المجتمع العُماني يختزل شريكة الحياة في أرقام وتكاليف، تبرز عدة تحديات مادية ومجتمعية جميعها ينطلق من غياب الوعي بالمسؤوليات الحقيقية لبناء الأسرة، مشددين على أنَّ هذا الأمر يتطلب وقفة مجتمعية جادة ومسؤولة، تعيد صياغة ثقافة الزواج المحلي وتُعلي من قيم التيسير والستر بعيداً عن المظاهر المستنزفة، مع ضرورة تحلّي الأفراد بالوعي الكافي لحماية الكيان الأسري من الانجراف خلف بريق منصات التواصل الاجتماعي.

الرؤية- ريم الحامدية

د. أحمد الجهوري

د. صالح الفهدي

كلثم المقبالية

وأكد المكرم الدكتور صالح الفهدي عضو مجلس الدولة، أنَّ ظهور مقارنات الزواج عبر منصات التواصل الاجتماعي إنَّما يخدشُ هويَّة المجتمع، ويمسُّ بقيمهِ الإنسانيَّة؛ لأنَّ المسألةَ أبعد في عمقها من أن تقارَن بأرقامٍ وتكاليف، كما تقارن السلع. وأوضحَ الفهدي أن مقصده بأنَّ الأمر يخدشُ الهوية هو أن مثل هؤلاءِ الذين يقارنون بين الجنسيات في الزواج لا يستحضرون في أذهانهم لا تاريخًا ولا ثقافةً ولا قيمًا ولا عادات ولا تقاليد ولا توافقًا في التربية، بل إن كل ما يهمُّهم هو التكاليف البسيطة التي تُعلي من تفضيلاتهم الشخصية، مشيراً إلى أنهم مع ذلك لا يقتصرون في قناعاتهم على أنفسهم، بل إنهم يسعون للتحريض الاجتماعي، وهذا غير جائز إطلاقًا لأنَّ المجتمع يضمُّ أقرباءهم أيضًا.

وأشار الفهدي إلى أنه من المؤسف أن المجتمع مع التفاتاته للمتغيرات التي تحدث، ومع إدراكه للنتائج التي تمسُّ طبيعة بنائه، وتشكيلة هويته، إلَّا أنه في المُقابل لم يقف وقفةً جادة لتغيير المسار الذي تسير عليه عادات الزواج بما تشمله من مهورٍ عاليةٍ، واشتراطات مُعقَّدةٍ، والتزاماتٍ ثقيلةٍ، تضع الشاب تحت وطأة الديون، فتنغِّص الحياة الزوجية، بل وتدفع ببعض الزيجات إلى الطلاق لعدم القدرة على الاستمرار في ظلِّ ضعف القدرة على الإنفاق المريح على التزامات الأُسرة. ونوّه إلى إطلاقه نداءات متكررة بأهمية التفاتة المجتمع إلى التكيُّف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية ولكن لا مجيب من المجتمع، مشدداً على أن مسألة الزواج إنما ترتبط بأمور أهمها قضية التوافق الثقافي الذي منشأهُ المجتمع الواحد، وقد شهدت المحاكم الكثير من حالات الطلاق من زوجاتٍ أجنبيات بسبب عدم التوافق الثقافيِّ كأحد أهم أسبابه.

واستكمالاً للحلول والمسؤولية المشتركة، أشار الفهدي إلى أن على المجتمع بجميع أفراده ومؤسساته أن يقوم بدورٍ فاعلٍ ومؤثِّر؛ قاصداً بالأفراد علماء الدِّين، والمحدِّثين، والمصلحين الاجتماعيين، والرشداء، والمفكرين، والأدباء، والكتَّاب، والإعلاميين، وكل من يملك القدرة على التأثير بأن يسهم في إحداث تغيير العادة الاجتماعية للزواج، بدءاً من تحديد المهور، مروراً بمناسبات عقد القران، وانتهاءً إلى الزواج وطقوسه، وهي تفاصيل يجب أن تتخلَّى عن مظاهر التباهي والمقارنات، وأن تحلَّ محلَّها قناعات قائمة على قيم دينية مرجعها الدين، ثم قيم ذات رصانة تهدف إلى استدامة العشرة الزوجية، وتماسك البيوت، وحفظها من الانهيار. وأضاف أنَّ هذه الثقافة يجب أن تسهم فيها مؤسسات دينية وتعليمية واجتماعية وإعلامية، وأن تكون رؤيتها واضحة، وشعاراتها فاعلة، ورسالاتها ذات مغزى ودلالة لا تقتصرُ على الفرد وإنما تتخطاه إلى الوجود المصيري للمجتمع بأسره في قادم السنوات.

وفي ختام رؤيته، وجّه الفهدي رسالةً عامة لم يقصرها على الشباب العُماني بل عممها على الجميع؛ داعياً الآباءِ والأمهات، وبنات المجتمع قبل شبابه لأن يقدِّموا أروع الأمثلة للمجتمع في تغيير العادات الشائعة عن الزواج والمستنزفة للتكاليف الباهظة، وأن يتركوا المقارنات ويسعوا إلى إقامة البيوت بأقلِّ التكاليف حتى تنعم الزيجات بالاستقرار. كما طالب المؤسسات المعنية بأن تقر القوانين والتشريعات التي تمنع ارتفاع تكاليف الزواج درءاً للفتنة، وحفظًا للعفة والستر.

أما فيما يخص من يسعى للزواج من الخارج، فقد وجّه الفهدي نصيحة بأن لا يقوم بدور المحرِّض على ما أقدم عليه، وأن يحترم مجتمعه وقيم وأخلاقيات الوطن الذي ينتمي إليه، وأن يُراعي مشاعر بنات وطنه من المقارنات الماديَّة الخارجة عن حدود الأدب والأخلاق.

من جانبه، أكد الدكتور أحمد الجهوري المحامي والمستشار القانوني أن المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٣/٢٣) في شأن زواج العُمانيين من أجانب جاء في توقيت مُهم، لأنه عالج جانباً تنظيمياً كان يُثير كثيراً من الإشكالات العملية، سواء أمام الجهات الإدارية أو عند نظر بعض المنازعات القضائية؛ فقبل صدور هذا التنظيم كانت بعض الحالات تواجه صعوبات تتعلق بإثبات الزواج أو استكمال إجراءاته القانونية، وما يترتب على ذلك من آثار تمس حقوق الزوجين والأبناء.

وأوضح الجهوري أن الإجراءات اليوم أصبحت أكثر وضوحاً، وأصبح هناك إطار قانوني محدد تستند إليه الجهات المختصة عند مباشرة اختصاصاتها، وهو ما انعكس على استقرار المعاملات وتقليل كثير من الإشكالات الإجرائية التي كانت تظهر في السابق. ومع ذلك، يرى أنَّ أهمية المرسوم لا تكمن فقط في تنظيم إجراءات الزواج، وإنما في حماية الآثار القانونية المترتبة عليه، فالمنازعات التي تعرض على المحاكم في هذا النوع من القضايا لا تدور غالباً حول صحة الزواج، وإنما حول الحقوق التي تنشأ بعده، مثل النفقة، والحضانة، وإثبات النسب، وتنفيذ الأحكام الأجنبية، وهي مسائل تتطلب وعياً قانونياً منذ البداية، وليس بعد وقوع الخلاف.

ومن واقع عمله، أشار المستشار القانوني إلى أن كثيراً من المُقبلين على الزواج ينظرون إلى هذا القرار من زاوية اجتماعية أو اقتصادية، بينما يغيب عنهم البعد القانوني الذي لا تقل أهميته عن بقية الجوانب. وبيّن أنه في عدد من القضايا، لم يكن سبب النزاع هو عقد الزواج ذاته، وإنما عدم الإلمام بما يترتب عليه من حقوق والتزامات بعد سنوات من إبرامه، فعندما تظهر الخلافات تبدأ الأسئلة المتعلقة بالحضانة، والنفقة، وإثبات النسب، وجنسية الأبناء، والإقامة، والقانون الواجب التطبيق، وهي أمور كان ينبغي معرفتها قبل اتخاذ قرار الزواج لا بعد نشوء النزاع.

وشدد الجهوري على أنَّ تكاليف الزواج لا ينبغي أن تكون المعيار الوحيد في اتخاذ هذا القرار، لأنَّ أي خلل في الإجراءات القانونية قد يترتب عليه نزاع تستمر آثاره لسنوات، وتكون كلفته المادية والمعنوية أكبر بكثير مما اعتقد الشخص أنه وفره في البداية.

وفي سياق التدابير الوقائية، نصح الجهوري أولاً بعدم الاعتماد على التجارب الشخصية للآخرين أو المعلومات المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لأنَّ لكل حالة ظروفها القانونية الخاصة، وما يصلح لشخص قد لا يصلح لغيره. كما دعا إلى التأكد من استيفاء جميع المتطلبات النظامية قبل إبرام عقد الزواج، ثم توثيق العقد واستكمال إجراءات التصديق والاعتراف به وفق الأنظمة المعمول بها، لكون سلامة الإجراءات منذ البداية تجنب الأسرة كثيراً من الإشكالات مستقبلاً.

وأكد الجهوري أهمية الإحاطة بالآثار القانونية المرتبطة بالأبناء، والجنسية، والإقامة، والحقوق المالية، والحضانة، وعدم ترك هذه المسائل إلى حين وقوع الخلاف. وجدد تأكيده على أن الاستشارة القانونية قبل الزواج ليست إجراءً شكلياً، بل هي وسيلة لحماية الأسرة واستقرارها؛ فدور المحامي لا يبدأ عند رفع الدعوى، وإنما يبدأ قبل ذلك بكثير، من خلال توضيح الآثار القانونية للقرار ومساعدة الأطراف على تجنب أسباب النزاع قبل أن تنشأ.

واختتم رؤيته بالإشارة إلى أنَّ بناء الأسرة لا يقوم على حسن الاختيار وحده، وإنما يقوم كذلك على حسن الإعداد القانوني، لأنَّ الحقوق التي تُنظَّم منذ البداية تكون أكثر استقراراً وأقل عرضة للنزاع مستقبلاً.

بدورها، قالت كلثم المقبالية أخصائية توجيه وإرشاد أسري، إن الخطاب الذي يحوّل الزواج إلى مجرد مقارنة مالية أو مفاضلة بين النساء يترك آثاراً نفسية واجتماعية عميقة؛ فالفتاة عندما تسمع بشكل متكرر أنها «أغلى» أو «أكثر تكلفة» قد تشعر بأنَّ قيمتها الإنسانية اختزلت في أرقام ومصاريف، بينما الأصل أن الزواج يقوم على المودة والرحمة والتوافق، وليس على المقارنات التجارية.

وأضافت المقبالية أن هذا النوع من المحتوى يخلق حالة من الاحتقان والانقسام داخل المجتمع، ويغذي الأحكام المسبقة بين فئات مختلفة دون أي مبرر، مؤكدةً أنه من المهم الإشارة إلى أننا لا نقلل من شأن أي امرأة مهما كانت جنسيتها، فكل امرأة تستحق الاحترام والتقدير، لكن في المقابل لا يصح أن يكون إبراز تجربة مُعينة مبنياً على التقليل من المرأة العمانية أو استفزازها أو تصويرها وكأنها سبب عزوف الشباب عن الزواج.

ولفتت المقبالية إلى أنه على الأزواج مسؤولية أخلاقية واجتماعية في عدم تحويل حياتهم الزوجية إلى محتوى يقارن أو ينتقص من الآخرين، لأن ما يُنشر قد يُحقق تفاعلاً لحظياً، لكنه قد يترك أثراً سلبياً يمتد إلى المجتمع والأسرة.

ومن واقع عملها وخبرتها في الإرشاد الأسري، أشارت المقبالية إلى أن كل زواج يمكن أن ينجح إذا بني على الوعي والاحترام المتبادل، سواء كان بين زوجين من الثقافة نفسها أو من ثقافتين مختلفتين، ولكن عندما تختلف اللغة والثقافة، تظهر تحديات إضافية تحتاج إلى استعداد أكبر؛ ومن أبرز هذه التحديات اختلاف أساليب التربية والهوية الثقافية للأبناء، ولغة التواصل داخل الأسرة، ومدى اندماج الزوجة في المجتمع، بالإضافة إلى اختلاف العادات الاجتماعية وطريقة التعامل مع المناسبات والعلاقات الأسرية، وهي تحديات قد تُلاحظ بشكل أوضح عند وجود خلافات زوجية، حيث يعود كل طرف إلى مرجعيته الثقافية في تفسير المواقف.

وأوضحت المقبالية أن هذا لا يعني أن الزواج من ثقافة مختلفة محكوم عليه بالفشل، لكنه يحتاج إلى وعي وتخطيط وجهد مضاعف مقارنة بزواج يشترك فيه الزوجان في الخلفية الاجتماعية والثقافية، لذلك فإنَّ قرار الزواج ينبغي أن يكون مبنياً على دراسة شاملة لمسؤوليات الحياة المستقبلية، وليس على الانطباعات أو المقاطع القصيرة المنتشرة في وسائل التواصل.

وفي ظل الصراع الرقمي الحالي بين الاستهلاك المالي الرغبة في الاستقرار، أكدت الأخصائية الأسرية أننا بحاجة إلى إعادة تعريف النجاح في الزواج؛ فالنجاح لا يقاس بحجم الحفل، ولا بعدد المتابعين، ولا بالمقارنات التي تنتشر في وسائل التواصل، وإنما يقاس بقدرة الزوجين على بناء بيت يسوده الاحترام والأمان والاستقرار. وبيّنت أنَّ دور الأسرة اليوم هو أن تربي أبناءها على حسن الاختيار وتحمل المسؤولية، لا على المظاهر والمنافسة الاجتماعية، كما أن على الشباب والفتيات أن يدركوا أن المحتوى الرقمي يعرض لحظات منتقاة، ولا يعكس حقيقة الحياة الزوجية بما فيها من مسؤوليات وتحديات. وأشارت المقبالية إلى ضرورة التوقف عن تحويل الزواج إلى ساحة للمفاضلة بين الجنسيات أو البيئات المختلفة، لأنَّ هذا لا يخدم أحداً، فلكل مجتمع مزاياه، ولكل أسرة ظروفها، والنجاح الحقيقي يصنعه وعي الزوجين وأخلاقهما، وليس جنسية أحدهما أو تكلفة الزواج، مؤكدة أنه عندما نغرس هذه الثقافة سنبني جيلاً ينظر إلى الزواج على أنه رسالة لبناء أسرة مستقرة وآمنة نفسياً، وليس مشروعاً للمباهاة أو المقارنة.

الفهدي: مقارنات الزواج عبر منصات التواصل الاجتماعي تخدش هوية المجتمع

الجهوري: الخلل في الإجراءات القانونية للزواج من الأجانب قد يؤدي إلى نزاع يمتد لسنوات

المقبالية: الخطاب الذي يحول الزواج إلى مفاضلة بين النساء يترك آثارا مجتمعية عميقة وسلبية

تيسير الزواج مسؤولية مشتركة بين المجتمع ومؤسسات الدولة

استنكار تحويل الأزواج حياتهم الشخصية إلى محتوى رقمي ينتقص من الآخرين

ارتفع بنسبة 89.9 % خلال عام 2025

1.2 مليار ريال إجمالي رؤوس أموال الصناديق الاستثمارية والعقارية في 2025

الرؤية- سارة العبرية

أظهرت البيانات الصادرة عن هيئة الخدمات المالية، السبت، إلى نمو إجمالي رؤوس أموال الصناديق العقارية والاستثمارية في سلطنة عُمان خلال عام ٢٠٢٥م؛ حيث ارتفع بنسبة ٨٩,٩٪ ليصل إلى نحو ١,٢ مليار ريال عماني مقارنة بـ ٦٣٠,٨ مليون في عام ٢٠٢٤م، وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيس بالصناديق الاستثمارية، التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في رؤوس أموالها بنسبة ١٢٥,٤٪ لتبلغ ٩٩٣,٧ مليون ريال عماني، مقابل ٤٤٠,٨ مليون ريال عماني في العام السابق.

من جانب آخر، حققت الصناديق العقارية نموا مستقرا؛ حيث ارتفعت رؤوس أموالها بنسبة ٧,٤٪ لتصل إلى نحو ٢٠٣,٩ مليون ريال عُماني، مقارنة بـ ١٩٠ مليون ريال عُماني في ٢٠٢٤م، وهو ما يُعبّر عن استمرارية جاذبية القطاع العقاري كخيار استثماري طويل الأجل.

وتُبرز هذه البيانات الإحصائية تنامي ثقة المستثمرين في هذا النوع من الأوعية الاستثمارية، ومدى قدرتها على تحقيق عوائد مجزية ضمن بيئة استثمارية منظمة ومتنوعة، وتُعد صناديق الاستثمار من أبرز الأدوات المالية الجماعية التي تتيح للمستثمرين تجميع رؤوس أموالهم وإدارتها وفق استراتيجيات محددة يشرف عليها مديرو استثمار متخصصون، بما يحقق مزايا يصعب على المستثمر الفرد تحقيقها بشكل منفرد في ظل محدودية الموارد والخبرات.

وفي جانب صافي الأصول، ارتفع إجمالي الأصول المنسوبة لحملة الوحدات في الصناديق العقارية والاستثمارية بنسبة ٧١,٩٪، ليصل إلى ١,٣٦ مليار ريال عُماني في ٢٠٢٥م، مقارنة بـ ٧٩٣,٦٩ مليون ريال عماني في العام السابق، وسجلت الصناديق الاستثمارية نمواً قوياً في صافي الأصول بنسبة ٩٤,٦٪ لتتجاوز ١,١٤ مليار ريال عماني، بينما ارتفعت أصول الصناديق العقارية بنسبة ٦,٦٪ لتبلغ نحو ٢١٨,٢ مليون ريال عماني، في مؤشر على استقرار أدائها وتوازن نموها.

كما أظهرت البيانات ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي صافي أرباح الصناديق العقارية والاستثمارية بنسبة ٨٢,١٪ خلال عام ٢٠٢٥م، لتصل إلى ٥٧,٣ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٣١,٤٩ مليون ريال عماني في ٢٠٢٤م، وكانت الصناديق الاستثمارية المحرك الرئيسي لهذا النمو، حيث قفزت أرباحها بنسبة ١٦٢,٥٪ لتسجل نحو ٤١ مليون، في حين ارتفعت أرباح الصناديق العقارية بنسبة ٢,٩٪ لتصل إلى ١٦,٣٤ مليون ريال عماني، مما يمثل أداءً مستقراً مدعوماً بعوائد الأصول العقارية.

نمو صافي الأرباح بنسبة 82.1 % إلى 57.3 مليون ريال

بنك مسقط و«نماء لتزويد الكهرباء» يعلنان بدء تفعيل خدمة التفويض الإلكتروني

مسقط- الرؤية

أعلن بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- وشركة نماء لتزويد الكهرباء عن تفعيل خدمة التفويض الإلكتروني (e-Mandate) المتاحة عبر واجهات برمجة التطبيقات (API Banking) على تطبيق خدمات نماء، في خطوة تهدف إلى تعزيز منظومة المدفوعات الرقمية، وتسهيل عمليات تحصيل الفواتير، والارتقاء بتجربة الزبائن من خلال حلول مصرفية رقمية مبتكرة وآمنة.

وجاء الإعلان عن تفعيل الحل الرقمي خلال توقيع اتفاقية شراكة بين الجانبين في الموقع الرئيسي لبنك مسقط بمرتفعات المطار، بحضور سالم بن سعيد الكمياني، الرئيس التنفيذي لشركة نماء لتزويد الكهرباء، وأحمد بن فقير البلوشي، نائب الرئيس التنفيذي للأعمال المصرفية ببنك مسقط.

وتتيح خدمة التفويض الإلكتروني التي تعمل على أساس «تفويض الخصم المباشر» لمرة واحدة لزبائن شركة نماء لتزويد الكهرباء إصدار تفويض إلكتروني لخصم قيمة الفواتير الدورية مباشرة من حساباتهم المصرفية عبر تطبيق الشركة. كما ترتبط الخدمة مع نظام الفوترة الداخلي للشركة، بما يضمن أتمتة عمليات المطابقة والتسوية، وتحسين كفاءة عمليات التحصيل، وتقليل التدخلات اليدوية، بما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز موثوقية الخدمات.

ويهدف هذا الحل إلى تسهيل عملية تنفيذ معاملات الخصم المباشر وتسديد المستحقات الدورية والمتكررة للشركات والمؤسسات الحكومية بطريقة ميسرة وسلسة باعتبارها خيارًا رقميًا آمنًا ومبتكرًا بدلاً عن استخدام الشيكات مؤجّلة الدفع، كما تأتي هذه المبادرة انسجاماً مع توجهات البنك المركزي العُماني الرامية إلى تطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية، وتقليل الاعتماد على وسائل الدفع التقليدية، وتعزيز الشمول المالي، ودعم مستهدفات التحول الرقمي ضمن رؤية عُمان ٢٠٤٠. وقال أحمد فقير البلوشي، نائب الرئيس التنفيذي للأعمال المصرفية ببنك مسقط، إن إطلاق خدمة التفويض الإلكتروني بالتعاون مع شركة نماء لتزويد الكهرباء يمثّل محطة جديدة في مسيرة البنك نحو تقديم حلول مصرفية رقمية متطورة تدعم التحول الرقمي في مختلف القطاعات، وإنه من خلال منصة الخدمات المصرفية عبر واجهات برمجة التطبيقات، يواصل البنك تمكين شركائه من الاستفادة من حلول آمنة وقابلة للتوسع تسهم في رفع الكفاءة التشغيلية، وتبسيط إجراءات التحصيل، وتحسين تجربة المستفيدين، موضحا بأن هذه الشراكة تعكس التزام البنك بدعم توجهات سلطنة عُمان نحو اقتصاد رقمي متكامل، وتعزيز الابتكار في الخدمات المالية بما يتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠. من جانبه، عبّر سالم سعيد الكمياني، الرئيس التنفيذي لشركة نماء لتزويد الكهرباء عن فخره بالشراكة مع البنك لتفعيل خدمة التفويض الرقمي على تطبيق الشركة، مضيفا: «هذه الشراكة تأتي ضمن جهودنا المستمرة لتطوير تجربة زبائننا وتقديم خدمات رقمية أكثر سهولة وكفاءة، فمن خلال إتاحة هذه الخدمة عبر تطبيق خدمات نماء، أصبح بإمكان الزبائن سداد فواتيرهم الدورية بطريقة آمنة وسلسة، مع الاستفادة من إجراءات مؤتمتة تقلل من الوقت والجهد وتضمن دقة عمليات التحصيل والتسوية، وهذه المبادرة تمثّل خطوة مهمة في مسيرة التحول الرقمي للشركة، وتعكس حرصنا على توظيف أحدث الحلول التقنية لتقديم خدمات ترتقي إلى تطلعات الزبائن وتعزز كفاءة عملياتنا التشغيلية".

ويواصل بنك مسقط ترسيخ مكانته الريادية في مجال الابتكار والتحول الرقمي من خلال الاستثمار المستمر في تطوير منصاته المصرفية الرقمية وتقديم حلول متقدمة تلبي احتياجات المؤسسات والأفراد. وتُعد منصة الخدمات المصرفية عبر واجهات برمجة التطبيقات (API Banking) إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية البنك في تمكين المؤسسات من التكامل المباشر مع خدماته المصرفية، بما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتسريع إنجاز المعاملات، ودعم نمو الأعمال.

ويرتكز بنك مسقط في ريادته في مجالي الابتكار والتحول الرقمي على خطة استراتيجية تواكب مستقبل القطاع المصرفي، من خلال مواصلة تطوير وتحديث منصاته الرقمية وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات الزبائن وتضمن الراحة والموثوقية.

305.2 مليون ريال إجمالي الأرباح الصافية للبنوك

مسقط- العُمانية

ارتفعت الأرباح الصافية للبنوك المحلية المدرجة ببورصة مسقط في النصف الأول من العام الجاري إلى ٣٠٥,٢ مليون ريال مسجلة نموًّا بنسبة ١٠,٦ بالمائة عن مستواها في الفترة المماثلة من العام الماضي والبالغ ٢٧٥,٩ مليون ريال عُماني.

وجاء هذا النمو وسط أجواء اقتصادية إيجابية مع نمو الائتمان الممنوح للأفراد والشركات مدفوعًا بالنشاط الاقتصادي وتنفيذ العديد من المشروعات من قبل الحكومة والقطاع الخاص مع استمرار ارتفاع الودائع؛ الأمر الذي وفّر للبنوك مصادر تمويل مستقرة، وساعد على توسيع عمليات الإقراض وبالتالي زيادة الدخل من الفوائد، في الوقت الذي عملت فيه البنوك على تحسين جودة الأصول لتقليص مخصصات القروض المتعثرة، كما عملت البنوك أيضًا على تنويع مصادر الدخل والتركيز على إدارة الثروات وضبط المصروفات التشغيلية والاستثمار في الخدمات الرقمية ضمن خططها لتقليص التكاليف.

وأشارت النتائج المالية الأولية التي أعلنت عنها البنوك على الموقع الإلكتروني لبورصة مسقط إلى ارتفاع الأرباح الصافية لجميع البنوك باستثناء بنك نزوى، وتصدّر بنك مسقط القائمة بـ ١٣٧,٤ مليون ريال، وحلّ بنك صحار الدولي في المرتبة الثانية بـ ٥٣ مليون ريال عُماني، وجاء البنك الوطني العُماني في المرتبة الثالثة بـ ٣٩ مليون ريال عُماني، وحلّ بنك ظفار رابعًا بـ ٢٧,٢ مليون ريال عُماني، فيما جاء البنك الأهلي في المرتبة الخامسة بـ ٢٥,١ مليون ريال عُماني، وجاء بنك عُمان العربي سادسًا مع صعود الأرباح الصافية من ١٤,٦ مليون ريال عُماني إلى ١٧,٦ مليون ريال عُماني.

وتأثرت الأرباح الصافية لبنك نزوى بارتفاع مخصصات القروض المتعثرة، وأشارت النتائج المالية الأولية إلى ارتفاع الأرباح التشغيلية بنسبة ٤ بالمائة من ١٤,٩ مليون ريال عُماني إلى ١٥,٥ مليون ريال عُماني، إلا أن ارتفاع مخصص الخسائر من ٤,٣ مليون ريال عُماني إلى ٩ ملايين ريال عُماني أثر سلبًا على الأرباح الصافية للبنك لتتراجع في النصف الأول من العام الجاري إلى نحو ٥,٦ مليون ريال عُماني مقابل ٩,٢ مليون ريال عُماني في الفترة المماثلة من العام الماضي. وسجلت البنوك المحلية المدرجة ببورصة مسقط بنهاية يونيو الماضي نموًّا بنسبة ١٦,٢ بالمائة في إجمالي الأصول على أساس سنوي لترتفع إلى ٥٠,١ مليار ريال عُماني مقابل ٤٣,١ مليار ريال عُماني في يونيو من العام الماضي، ويتصدر بنك مسقط القائمة بـ ١٦,٣ مليار ريال عُماني مستحوذًا على ٣٢,٥ بالمائة من إجمالي أصول البنوك المحلية، ويأتي بنك صحار الدولي ثانيًا بـ ١٠,٢ مليار ريال عُماني، والبنك الوطني العُماني في المرتبة الثالثة بـ ٦,٢ مليار ريال عُماني، وحلّ بنك ظفار رابعًا بنحو ٦,١ مليار ريال عُماني، وبنك عُمان العربي في المرتبة الخامسة بأصول موحدة تبلغ ٤,٧ مليار ريال عُماني.

فوز البنك الوطني العُماني بجائزة «أفضل تجربة مصرفية عبر الهاتف النقال والقنوات الرقمية»

مسقط- الرؤية

حصل البنك الوطني العماني على جائزة «أفضل تجربة مصرفية عبر الهاتف النقال والقنوات الرقمية في عُمان لعام ٢٠٢٦» من مجلة جلوبال برانـدز، تقديراً لالتزامه المتواصل بتقديم خدمات وحلول مصرفية رقمية مبتكرة تواكب تطلعات العملاء وتلبي احتياجاتهم المتغيرة.

وقال الدكتور علي بن سالم الشكيلي، مساعد المدير العام - رئيس الخدمات والقنوات الرقمية في البنك الوطني العُماني: «يعكس هذا التكريم جهودنا المستمرة للارتقاء بتجربة الخدمات المصرفية الرقمية من خلال تقديم حلول مبتكرة وآمنة تركز على احتياجات العملاء. ونواصل في البنك تعزيز جهود التحول الرقمي عبر إطلاق خدمات ومنتجات مصرفية متطورة تسهم في تقديم تجربة مصرفية مميزة تتناسب مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ من خلال توفير حلول رقمية تواكب تطلعات الأفراد والشركات."

ويواصل البنك الوطني العُماني تعزيز خدماته المصرفية الرقمية وخيارات الخدمة الذاتية من خلال حلول مبتكرة تجعل الخدمات المصرفية أكثر سهولة ومرونة وسلاسة. ويمكن للعملاء الاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات عبر تطبيق البنك وقنوات الخدمة الذاتية المختلفة، بما في ذلك فتح الحسابات رقمياً، وإدارة البطاقات، وإجراء المدفوعات والتحويلات، والإيداعات والسحوبات، وغيرها من الخدمات المصرفية اليومية. كما يواصل البنك طرح مبادرات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتعزز تجربتهم المصرفية.

وعلى مدى السنوات الماضية، واصل البنك الوطني العُماني دوره في دعم تطور القطاع المالي في سلطنة عُمان من خلال استثماراته المتواصلة في التكنولوجيا والابتكار وتعزيز التعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة. وبالتوازي مع مسيرة التحول الرقمي التي ينتهجها، أسهم البنك في دعم وتنمية منظومة التكنولوجيا المالية من خلال مبادرات نوعية، من بينها برنامج مسرعة أعمال شركات التقنية المالية وهاكاثون البنك الوطني العُماني، بما يسهم في دعم الكفاءات الوطنية، وتمكين رواد الأعمال، وتسريع تطوير الحلول المالية المبتكرة التي تواكب التوجهات الرقمية للسلطنة وتدعم مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

«الزبير» تواصل تنفيذ «جولات الاستدامة» لترسيخ ممارسات الحوكمة الثلاثية

مسقط- الرؤية

تُواصل مؤسسة الزبير تنفيذ سلسلة «جولات الاستدامة» المُخصَّصة للشركات التابعة للمجموعة؛ بهدف تعميق الوعي بمبادئ الحوكمة الثلاثية: البيئة والمجتمع والحوكمة، حيث نظَّمت المؤسسة ورشة متخصصة لعدد من موظفي شركة إنماء -إحدى الشركات التابعة لمؤسسة الزبير، وذراعها المتخصصة في التطوير العقاري- من مُختلف المستويات الإدارية والتخصُّصات؛ بهدف رفع مستويات الوعي بمفاهيم الاستدامة، وإبراز دورها في تعزيز استمرارية الأعمال وتعزيز كفاءة الأداء.

وقال علي شاكر رئيس الاستدامة في مؤسسة الزبير: «تُجسد هذه المبادرة التزام المؤسسة بترسيخ ثقافة الاستدامة عبر مختلف شركات المجموعة؛ من خلال نشر الوعي بمبادئ الحوكمة الثلاثية: البيئة والمجتمع والحوكمة، وتعزيز تبني أفضل الممارسات المستدامة في بيئة العمل. ونسعى من خلال «جولات الاستدامة» إلى تمكين موظفينا من استيعاب هذه المبادئ وتحويلها إلى ممارسات عملية ومبادرات ذات أثر ملموس؛ بما يعزز كفاءة الأداء، ويدعم تنافسية الشركات، ويُسهم في تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل".

وأوضح يحيى البلوشي الرئيس التنفيذي للعمليات بقطاع التطوير العقاري في شركة إنماء: «نعتز باستضافة إحدى محطات «جولات الاستدامة» التي تُنظمها مؤسسة الزبير؛ لما تمثله من منصة فاعلة لنشر الوعي بمبادئ الحوكمة الثلاثية، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين شركات المجموعة». حيث نؤمن بأن الاستثمار في تطوير قدرات الموظفين، وترسيخ أفضل الممارسات المستدامة، يشكلان ركيزةً أساسية لبناء بيئة عمل أكثر استدامة، ودعم تحقيق أهداف الشركة والمجموعة وتعزيز الأثر المؤسسي المستدام". وشهدتْ الورشة تفاعلاً بين الحضور، من خلال نقاشات ثرية وحوارات بنَّاءة وتبادلٍ للمعارف والخبرات حول أفضل الممارساتٍ في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، إضافة لمناقشة أبرز الفرص والتحديات المرتبطة بدمج مبادئ الاستدامة في العمليات المؤسسية. واختُتمت بالتأكيد على مواصلة ترسيخ ثقافة الاستدامة، وتعزيز المبادرات والممارسات الداعمة لها؛ بما يسهم في بناء مؤسسات أكثر مرونة وجاهزية للمستقبل.

وزير التراث والسياحة يرعى انطلاق المهرجان

انطلاق «مهرجان الجبل الأخضر» بأنشطة ترفيهية تُقدم لأول مرة.. وفعاليات متنوعة بانتظار الزوار لمدة 45 يوما

الرؤية- ناصر العبري

رعى معالي السيد إبراهيم بن سعيد البوسعيدي وزير التراث والسياحة، انطلاق فعاليات مهرجان الجبل الأخضر ٢٠٢٦، الذي تنظمه محافظة الداخلية بالتعاون مع وزارة التراث والسياحة وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ريادة»، وبالشراكة الاستراتيجية مع شركة أوكيو لشبكات الغاز، وذلك بميدان الاحتفالات في ولاية الجبل الأخضر.

وتستمر الفعاليات لمدة ٤٥ يوما وحتى ٢٩ أغسطس المقبل، لتتضمن برنامجا متنوعا من التجارب النوعية الجديدة التي تعزز مكانة الولاية كوجهة سياحية رائدة خلال موسم الصيف، وتدعم الحراك الاقتصادي والمجتمعي بالمحافظة.

وتأتي نسخة العام الجاري في وقت تشهد فيه ولاية الجبل الأخضر نقلة متواصلة في قطاعي السياحة والتنمية، مدعومة بحزمة من المشروعات الحكومية والخاصة التي تتجاوز قيمتها ١٣ مليون ريال عُماني، أسهمت في تطوير البنية الأساسية، ورفع جاهزية المرافق والخدمات، وإثراء تجربة الزوار، بما يعزز مكانة الولاية على خارطة السياحة في سلطنة عُمان.

وأكد معالي السيد إبراهيم بن سعيد البوسعيدي، وزير التراث والسياحة، خلال حفل الافتتاح أن مهرجان الجبل الأخضر يعد من الفعاليات السياحية التي تسهم في إبراز ما تزخر به المنطقة من مقومات طبيعية وتراثية وثقافية، وتعكس الجهود المبذولة لتطوير القطاع السياحي وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كوجهة سياحية متميزة.

وأوضح معاليه أن المهرجان يأتي ثمرة للتعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، ويسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة والحرفيين، بما يحقق مردودًا إيجابيًا على المجتمع المحلي.

وأشار معاليه إلى أن الجبل الأخضر يواصل استقطاب الزوار لما يتميز به من طبيعة فريدة وأجواء استثنائية، مؤكدًا حرص الوزارة على مواصلة تطوير الوجهات السياحية والارتقاء بالخدمات والتجارب المقدمة للزوار، بما يعزز من إسهام القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.

من جانبه، أكد سعادة الشيخ محمود بن راشد السعدي المكلف بتسيير أعمال محافظ الداخلية، أن مهرجان الجبل الأخضر يمثل أحد أبرز المبادرات التنموية التي تتبناها المحافظة لاستثمار المقومات الطبيعية والسياحية التي تزخر بها الولاية، وتحويل المواسم السياحية إلى منصات اقتصادية تسهم في تنشيط الأسواق، ودعم الاستثمار، وتمكين المجتمع المحلي، وتعزيز جودة الحياة.

وقال سعادته إن نسخة العام الجاري تجسد مرحلة جديدة في تطوير المهرجان، من خلال التكامل بين الفعاليات النوعية والمشروعات التنموية والاستثمارية التي شهدتها الولاية خلال الفترة الماضية، بما يرفع جودة التجربة السياحية، ويعزز تنافسية الجبل الأخضر بوصفه إحدى أبرز الوجهات السياحية في سلطنة عُمان.

وأضاف أن المحافظة تتطلع إلى أن يسهم المهرجان في توفير أكثر من ٧٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب توسيع الفرص أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة والمزارعين والمتاجر المحلية لعرض وتسويق منتجاتهم، بما يعزز المحتوى المحلي، ويرفع من العائد الاقتصادي للفعاليات، ويدعم استدامة الأنشطة التجارية والسياحية بالولاية.

وتقدم نسخة العام الجاري مجموعة من التجارب الترفيهية التي تعرض للمرة الأولى بمحافظة الداخلية، من بينها الألعاب الهوائية التفاعلية الكبرى، وواحة النيون، والمؤونة العائمة بتقنية الهولوجرام ثلاثية الأبعاد، إلى جانب قبة السينما وعالم الأطفال، بما يثري المحتوى الترفيهي ويمنح الزوار تجارب مبتكرة تناسب مختلف الأعمار.

ويحتضن المسرح الرئيس للمهرجان برنامجًا يوميًا متواصلًا يضم عروضًا مسرحية واستعراضية، ومسابقات تفاعلية، وفقرات لاكتشاف المواهب، وعروض الشخصيات الكرتونية، والكرنفال المتجول، إلى جانب برامج فنية وترفيهية متنوعة، بما يوفر تجربة متجددة للأسر والأطفال طوال فترة إقامة المهرجان.

كما يضم المهرجان عددًا من المناطق التفاعلية التي صممت لتلبية اهتمامات مختلف الفئات العمرية، وتشمل واحة العائلة، وساحة الشباب، وساحة الألعاب، وعالم الأطفال، وقبة السينما، وبازار الجبل، ومنطقة شغف المذاق، في تجربة متكاملة تجمع بين الترفيه والثقافة والتسوق والأنشطة المجتمعية.

وتخصص ساحة الشباب مساحة واسعة للأنشطة الرقمية والترفيهية الحديثة، من خلال ألعاب الواقع الافتراضي، والتحديات التفاعلية، والمسابقات الشبابية، بما يعزز مشاركة الشباب ويواكب اهتماماتهم.

ويحتضن «بازار الجبل» ومنطقة «شغف المذاق» ٩٥ مشاركًا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأسر المنتجة، والمزارعين، والمطاعم، والمقاهي، والمتاجر المحلية، بما يعزز فرص التسويق للمنتجات الوطنية، ويدعم نمو المشروعات المحلية، ويرفع من مستوى الحراك التجاري والاقتصادي المصاحب للمهرجان.

ويشهد المهرجان تنظيم «ملتقى التين والزيتون»، الذي يمثل إحدى المبادرات العلمية والثقافية المصاحبة، ويهدف إلى توثيق الإرث التاريخي والحضاري لولاية الجبل الأخضر، وإثراء المعرفة بجغرافيتها وتراثها وعمارتها وبيئتها ومقوماتها الزراعية، من خلال استقطاب الباحثين والمتخصصين لتقديم دراسات وأبحاث علمية تسهم في حفظ الذاكرة المحلية، وتعزيز الوعي بالسياحة التراثية، وترسيخ مكانة الجبل الأخضر وجهة تجمع بين الأصالة والمعرفة والتنمية. وتضمن نسخة المهرجان للعام الجاري تنظيم «ملتقى الفرسان الخليجي»، الذي يقام خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أغسطس. ويتزامن انطلاق المهرجان مع تشغيل عدد من المشروعات السياحية والخدمية الجديدة، ضمن حزمة من المشروعات الحكومية والخاصة التي شهدتها الولاية خلال الفترة الماضية، وأسهمت في تطوير البنية الأساسية ورفع كفاءة المرافق العامة.

ومن أبرز هذه المشروعات إنشاء وتشغيل مجمع تجاري متكامل بمنطقة حيل اليمن بتكلفة استثمارية بلغت ٧,٨ مليون ريال عُماني، ويضم فندقًا من فئة ثلاث نجوم، ومركزًا تجاريًا متكاملا الخدمات، إلى جانب تطوير وتشغيل متنزهي دعن البسيتين والغليل، وتنفيذ ميدان مفتوح بتقنية ثلاثية الأبعاد في سيح قطنة، وإقامة ألعاب ترفيهية بحديقة الجبل الأخضر، وتشغيل متنزه سيح قطنة بمرافقه الترفيهية والمطل الجبلي والمطعم، بما يعزز المنتج السياحي ويرتقي بتجربة الزائر.

> **البوسعيدي: المهرجان يسهم في إبراز المقومات الطبيعية والتراثية بالمنطقة**

بنهاية الربع الأول من العام الجاري

8.7 % نموا في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 32.19 مليار ريال

الرؤية- سارة العبرية

ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان بنسبة ٨,٧ بالمائة بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦، ليصل إلى ٣٢ مليارًا و١٩٧ مليون ريال عُماني، مقارنة مع ٣١ مليارًا و٣٨١,٣ مليون ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، وفقًا لبيانات النشرة الإحصائية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وأظهرت البيانات الصادرة عن «المركز»، السبت، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الأول من العام الجاري بلغت ٢ مليار و٥٦٧,١ مليون ريال عُماني، مقارنة مع ٣ مليارات و٩٩٣,٨ مليون ريال عُماني في الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

وتصدّر قطاع استخراج النفط والغاز الأنشطة الاقتصادية المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مسجلًا ٢٥ مليارًا و٨٨٨,٩ مليون ريال عُماني بنهاية الربع الأول من ٢٠٢٦، بارتفاع نسبته ٩,٥ بالمائة على أساس سنوي، ليستحوذ على ما يزيد على٨٠ بالمائة من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة.

وجاءت الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية بقيمة ٢ مليار و٨٧٠,٢ مليون ريال عُماني، مرتفعة بنسبة ٥,٤ بالمائة، تلتها الوساطة المالية بقيمة ١,٥٦٥ مليار ريال عُماني، بنمو بلغ ٩,٦ بالمائة.

كما ارتفعت الاستثمارات في الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية بنسبة ١,٢ بالمائة لتصل إلى ٦٠٢,٥ مليون ريال عُماني، بينما سجل قطاع الكهرباء والمياه أعلى معدلات النمو بين القطاعات الرئيسة بنسبة ١٢,٤ بالمائة، ليبلغ ٣٣٨,٢ مليون ريال عُماني.

وسجل قطاع التجارة نموًا بنسبة ٩,٥ بالمائة ليصل إلى ٣٠٢,٤ مليون ريال عُماني، فيما ارتفعت استثمارات الإنشاءات بنسبة ٩,٤ بالمائة إلى ١٠٦,٥ مليون ريال عُماني، وقفزت الاستثمارات في بند أخرى بنسبة ١٨,٤ بالمائة لتبلغ ١٠٢,٧ مليون ريال عُماني.

في المقابل، انخفضت الاستثمارات في قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ١٣,٩ بالمائة إلى ٣٠٨,٤ مليون ريال عُماني، كما تراجعت استثمارات الفنادق والمطاعم بنسبة ١ بالمائة لتسجل ١١١,٩ مليون ريال عُماني.

وعلى صعيد الدول المستثمرة، حافظت المملكة المتحدة على صدارتها في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عُمان بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦؛ حيث بلغت استثماراتها ١٦ مليارًا و٨٨٤ مليونًا و٥٠٠ ألف ريال عُماني، مسجلةً نموًا بنسبة ٩,٩ بالمائة.

كما ارتفعت الاستثمارات المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٠ بالمائة لتصل إلى ٨ مليارات و٦٩٥ مليونًا و٦٠٠ ألف ريال عُماني، وزادت استثمارات دولة الكويت بنسبة ٤,٦ بالمائة لتبلغ مليارًا و٤٤٤ مليونًا و٢٠٠ ألف ريال عُماني، فيما ارتفعت استثمارات الصين بنسبة ٩,٣ بالمائة لتصل إلى ٩٠١ مليون و٥٠٠ ألف ريال عُماني.

افتتاح مشروعات حيوية في قطاع الطرق.. وتنفيذ 61 مشروعا جديدا بالعام الجاري

مسقط- العُمانية

رفعت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وتيرة تنفيذ مشروعات البنية الأساسية في قطاع الطرق ضمن خطتها التنموية خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة. وتواصل تنفيذ حزمة واسعة من المشروعات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الربط بين المحافظات ورفع كفاءة شبكة الطرق، ودعم القطاعات الاقتصاديّة والسياحيّة واللوجستيّة بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وقال الدّكتور سيف بن سعيد السناني مدير عام التخطيط بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، إن الوزارة تنفذ حاليًّا نحو ٦١ مشروعًا في قطاع الطرق بمختلف محافظات سلطنة عُمان، تشمل إنشاء طرق جديدة وتأهيل ورفع كفاءة الطرق القائمة واستكمال عدد من المشروعات الحيوية، مشيرًا إلى أن نحو ٢٢ مشروعًا تجاوزت نسبة الإنجاز الفعلية فيها ٧٠بالمائة حتى نهاية منتصف عام ٢٠٢٦.

ووضح أن عام ٢٠٢٦ يُعد عامًا استثنائيًا من حيث عدد المشروعات المنجزة أو المخطط إنجازها، إذ شهد النصف الأول منه افتتاح عدد من المشروعات الحيوية، أبرزها مشروع ازدواجية شارع السُّلطان تيمور وازدواجية شارع الفاروق، ومشروع تقاطع نفق إتين ومشروع رصف طرق ولاية مقشن، والانتهاء من تأهيل طريق طوي عتير-وادي ركح-جبجات ومشروع رصف طريق الأفلاج بولاية المضيبي بمحافظة شمال الشرقية، وبعض المشروعات المتعلقة بتنفيذ وإصلاح البنية الأساسية للمناطق المتضررة من الحالة المدارية المونسون.

وأشار إلى أن النصف الثاني من العام سيشهد إنجاز عدد من مشروعات الطرق، تشمل استكمال طريق تركي بن سعيد من ولاية الكامل إلى ولاية صور، ومشروع تأهيل طريق السُّلطان ثويني بن سعيد من ولاية بدبد إلى ولاية نزوى، و الطريق المؤدي إلى منطقة حيل الجبل ومزرعة رياض الجبل بولاية الجبل الأخضر، و مشروع تصميم وتنفيذ طريق عقبة عافري بين ولاية سمائل وولاية إزكي وطريق أسفلتي بقرية السقاري، ومشروع عقبة وادي بني خالد بولاية وادي بني خالد و طريق هرويب - المزيونة - ميتن وصيانة وتأهيل طريق طاقة مدينة الحق، ومشروع طريق سيح الخيرات شصر، وطريق المعمورة طاقة وتحسين عقبة أناتوخ بولاية ضلكوت بالإضافة إلى شق الطريق الترابي الساحلي بين ولايتي رخيوت وضلكوت بمحافظة ظفار.

ووضح مدير عام التخطيط بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات أن النصف الثاني من هذا العام سيشهد افتتاح أجزاء من عدد من مشروعات الطرق الجاري تنفيذها منها ٦ كيلومترات من مشروع وصلة المنطقة الحرة بصحار، و٣٠ كيلومترًا من مشروع تصميم وإنشاء طريق إلى شركة النماء للدواجن بولاية ضنك، و٦ كيلومترات من مشروع تأهيل طريق الحزم - الرستاق بولاية الرستاق، و١٢ كيلومترًا من مشروع استكمال الأعمال المتبقية من مشروع ازدواجية الطريق من دوار شركة الغاز إلى دوار بلاد صور بمحافظة جنوب الشرقية، و٧ كيلومترات من مشروع تصميم وتنفيذ طريق السُّلطان تيمور بن فيصل بمحافظتي شمال وجنوب الباطنة، و١٠كيلومترات من مشروع ازدواجية طريق إزكي نزوى، و ٢٨ كيلومترًا من مشروع استكمال الأعمال المتبقّية لمشروع إنشاء طريق العبيلة الفياض بمحافظة البريمي.

وأشار إلى أن الوزارة تستعد لبدء تنفيذ عدد من مشروعات الطرق المعتمدة ضمن خطة الوزارة خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة. فإلى جانب استكمال الأعمال المتبقية لمشروع ازدواجية طريق السلطان سعيد بن تيمور بين ولايتي أدم وهيما، الذي بدأ تنفيذه أخيرا. سيجري خلال النصف الثاني من هذا العام البدء في تنفيذ مشروعات تشمل المرحلة الأولى من ازدواجية الطريق المؤدية إلى الربع الخالي بمحافظة الظاهرة، واستكمال طريق سنت-وادي الأعلى، وتأهيل عدد من الطرق وإنشاء عبارات صندوقية بولاية الجبل الأخضر، ورصف الطرق المؤدية إلى قرى العقدة وشنة وسيح جرين بمحافظة شمال الشرقية.

وقال إن وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات ماضية في استكمال إجراءات الإسناد والبدء في مشروع طريق سناو-محوت-الدقم، للمنطقة الواقعة بمحافظة الوسطى للطريق الممتدّ من دوار الجوبة بولاية محوت حتى حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم قرب نفون بطول ١٣٢ كيلومترًا واستكمال إجراءات الإسناد والبدء في تنفيذ توسعة طريق مسقط السريع ومن المؤمل البدء فيهما بنهاية العام.

ولفت إلى أن الوزارة تحرص على تنفيذ مشروعاتها وفق جداول زمنية محددة وأن نسبة الإنجاز في مشروع طريق السلطان فيصل بن تركي، الرابط بين ولايتي دبا وخصب مع وصلة إلى نيابة ليما، تجاوز ٧٣٪، ويُعد من أهم المشروعات الحيوية في محافظة مسندم لما سيوفره من تعزيز للربط بين المحافظة وبقية محافظات سلطنة عمان، ودعم للحركة الاقتصادية والسياحية.

وبين الدّكتور سيف السناني أن العمل جارٍ لاستكمال تنفيذ طريق السُّلطان سعيد بن تيمور للجزء الممتد من ولاية هيما بمحافظة الوسطى إلى ولاية ثمريت بمحافظة ظفار بطول ٤٠٠ كيلومتر، واستكمال الجزء المتبقي قبل ولاية هيما بطول يقارب ٣٧ كيلومترًا. مؤكدًا على أن المشروع يمثل محورًا استراتيجيًّا لربط محافظة ظفار ببقية محافظات سلطنة عُمان، وسيسهم في تعزيز الحركة السياحية واللوجستية، ومن المتوقع افتتاح أجزاء منه في النصف الأول من العام القادم على أن يتم الانتهاء من المشروع في النصف الثاني من عام ٢٠٢٨ م.

107 ملايين ريال قيمة المبيعات المؤمنة لدى «كريدت عُمان»

مسقط- العُمانية

بلغ إجمالي قيمة المبيعات المؤمّنة لدى كريدت عُمان بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦ نحو ١٠٧ ملايين ريال عُماني وذلك وفقًا للنتائج المتعلقة بالمبيعات المؤمّنة للصادرات والمبيعات المحلية.

وأوضحت الإحصائيات الصادرة عن كريدت عُمان أن ذلك الرقم يمثل نموًّا مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، حيث بلغت قيمة المبيعات المؤمّنة في الربع الأول من العام المنصرم ١٠٤ ملايين ريال عُماني، بنسبة نمو قدرها ٣ بالمائة، بما يعكس استمرار الزخم في دعم قطاع الأعمال وتوسيع نطاق خدمات التأمين الائتماني. وقال هيثم بن عبدالله اليعقوبي، المكلف بأعمال الرئيس التنفيذي لكريدت عُمان، إن في ظل الأوضاع الراهنة التي تشهدها المنطقة والعالم تواصل كريدت عُمان جهودها لتعزيز الصادرات العُمانية والوصول إلى أسواقها المختلفة حول العالم، موضحًا أن كريدت عُمان تستند في ذلك إلى خدماتها وحلولها التأمينية المتنوعة، والتي تهدف إلى تمكين المصدر العُماني من تنفيذ صفقاته بثقة أكبر، من خلال توفير حماية فعّالة ضد مخاطر عدم السداد التي قد ترتبط بالتحصيلات المالية أو تعثر المشترين. وأضاف أن دور كريدت عُمان لا يقتصر على جانب الحماية فحسب، بل يمتد ليشمل دعم استمرارية الأعمال، وتشجيع المصدّرين والمصنّعين على المضي في التوسع، مشيرًا إلى أن وجود غطاء تأميني مناسب يمنح الشركات مساحة أوسع لاتخاذ قرارات تجارية مدروسة، سواء في الدخول إلى أسواق جديدة أو في تطوير حجم المبيعات القائمة، كما يسهم هذا في تقليل آثار التعقيدات المرتبطة بالمخاطر التجارية وغير التجارية. وأشار إلى أن إجمالي قيمة المبيعات المحلية المؤمّنة داخل سلطنة عُمان بلغت نحو ٥٢,٦ مليون ريال عُماني، مسجلاً نسبة نمو بلغت ١٠ بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. في المقابل، بلغت قيمة الصادرات العُمانية المؤمّنة نحو ٥٤,٤ مليون ريال عُماني، مقارنة بـ ٥٦,٤ في ٢٠٢٥ مسجلة انخفاضًا بنسبة ٤ بالمائة. وحول توزيع المبيعات المؤمّنة حسب القطاعات، أوضح هيثم بن عبدالله اليعقوبي أن قطاع التصنيع تصدّر النتائج خلال الربع الأول، بقيمة بلغت ٩٩,١ مليون ريال عُماني، أي بنسبة ٩١ بالمائة من إجمالي المبيعات المؤمّنة، وفي المرتبة التالية جاء قطاع الثروة الزراعية والسمكية بقيمة بلغت ٣,١ مليون ريال عُماني، أما قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية فقد سجل قيمة للمبيعات المؤمّنة بلغت ٣ ملايين ريال عُماني.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٤ من صفر ١٤٤٨ هـ الموافق ١٩ يوليو ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٣٩١

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

إسحاق الشرياني

كلما اقتربت من المستضعفين اقتربت من الخير والبركة. لا تنسهم، حتى لو لم تكن تقدر على مساعدتهم بالمال. اقترب من لجان الزكاة والصدقات والفرق الخيرية، واعرف من يحتاج بصمت، فهناك أوجاع لا تُقال، وحاجات لا يعرفها إلا من يعيش معها. قد يكون إحسانك وظيفة تدل عليها، أو علمًا تعلمه، أو وقتًا تمنحه، أو كلمةً ترفع بها خاطر إنسان.

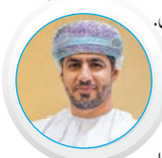

علي المعشني

انتقلت شعوب جنوب الكرة من الاحتلالات المباشرة من قبل الغرب الاستعماري، إلى الاستقلالات الصورية، وتكريس التبعية، ومنعها من الاكتفاء في أي شيء يُغنيها عن الغرب، إلى أخطر أشكال الاستعمار، وهو الاستعمار التقني، الذي صدَّره الغرب إلى العالم باسم الرقمنة والتحول الرقمي!!

محمد المنظري

مع بداية موسم خريف صلالة، تتحول محافظة الظاهرة إلى البوابة البرية الرئيسية التي يعبر منها معظم الزوار القادمين من دول الخليج في طريقهم إلى محافظة ظفار، فأين التسويق السياحي لمحافظة الظاهرة؟ وأين التسهيلات التي تشجع الزائر على التوقف واكتشاف ما تزخر به هذه المحافظة؟

إسبانيا تتحدى الأرجنتين في ليلة الصراع على المجد الكروي والنجمة الخالدة

الرؤية- أحمد السلماني

يبلغ كأس العالم ٢٠٢٦ ذروة الإثارة عندما تتجه أنظار الملايين، مساء الأحد، إلى ملعب نيويورك نيوجيرسي، الذي يحتضن النهائي الكبير بين المنتخب الإسباني ونظيره الأرجنتيني، في مواجهة منتظرة تجمع بطل أوروبا مع حامل لقب العالم، وتضع المدرسة الإسبانية القائمة على الاستحواذ والضغط الجماعي أمام الروح الأرجنتينية المتقدة وخبرة المباريات الكبرى.

وتنطلق المباراة عند الساعة الحادية عشرة مساءً بتوقيت مسقط، الموافق الثالثة عصرًا بالتوقيت المحلي لمدينة نيويورك، في ختام النسخة الأكبر في تاريخ كأس العالم، بعدما امتدت منافساتها منذ ١١ يونيو بمشاركة ٤٨ منتخبًا وإقامة ١٠٤ مباريات في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

ولا يبدو النهائي مجرد صراع بين منتخبين عريقين، بل مواجهة بين جيلين ورؤيتين؛ إذ يقود ليونيل ميسي، في التاسعة والثلاثين من عمره، الأرجنتين نحو محاولة الاحتفاظ باللقب، بينما يتصدر لامين يامال، البالغ ١٩ عامًا، مشروع إسبانيا الشاب الباحث عن إعادة الكأس الذهبية إلى مدريد للمرة الأولى منذ ٢٠١٠.

إنه نهائي يحمل رائحة برشلونة ومدرسة «لاماسيا»، حيث يلتقي ميسي، أسطورة النادي وصاحب الحقبة الأهم في تاريخه، مع يامال الذي ينظر إليه كثيرون بوصفه أحد أبرز الوجوه المرشحة لقيادة الجيل الكروي القادم. كما يضم المنتخب الإسباني عددًا من خريجي المدرسة الكتالونية، وفي مقدمتهم باو كوبارسي، في حين تبقى بصمة فلسفة برشلونة حاضرة في طريقة لعب الطرفين، وإن اختلفت التفاصيل والطباع.

ويقام النهائي على أرضية ملعب نيويورك نيوجيرسي في إيست رذرفورد بولاية نيوجيرسي، أحد أكبر الملاعب التي احتضنت البطولة، وسط حضور جماهيري وإعلامي ضخم ومراسم ختامية تسبق صافرة البداية.

وأكد البيت الأبيض حضور الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المباراة النهائية، إلى جانب رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم جياني إنفانتينو، في مشهد يعكس القيمة السياسية والإعلامية والاقتصادية الاستثنائية للحدث.

وسيسبق اللقاء حفل ختام موسع، ضمن برنامج أعده الاتحاد الدولي للنسخة التي وصفها بأنها الأضخم والأوسع انتشارًا، فيما تتركز الأنظار على حالة أرضية الملعب والظروف الجوية المحيطة بالمنطقة، ومدى تأثيرهما في نسق المباراة وطريقة تحرك الكرة.

ودخل المنتخب الإسباني البطولة بوصفه بطل أوروبا وأحد أبرز المرشحين للمنافسة على اللقب، ونجح منذ دور المجموعات في فرض شخصيته الفنية القائمة على الاستحواذ، والضغط المبكر، وتدوير الكرة بسرعة، مع قدرة واضحة على تنويع مصادر الخطورة وعدم الارتباط بلاعب واحد.

وتصدر الماتادور مجموعته، ثم واصل طريقه في الأدوار الإقصائية بثبات، متجاوزًا النمسا في دور الـ٣٢، قبل أن يهزم البرتغال بهدف دون مقابل في دور الـ١٦، في مباراة أكد خلالها صلابته الدفاعية وقدرته على إدارة المواجهات المغلقة.

وفي ربع النهائي، اجتازت إسبانيا عقبة بلجيكا بنتيجة ٢-١، قبل أن تقدم واحدة من أقوى مبارياتها في البطولة أمام فرنسا في نصف النهائي، عندما فرضت سيطرتها الفنية والتكتيكية وفازت بهدفين دون مقابل، لتحرم الديوك من صناعة الخطورة، وتبلغ النهائي للمرة الأولى منذ تتويجها التاريخي عام ٢٠١٠.

ولم تكن قوة إسبانيا في عدد الأهداف فقط، بل في جودة الأداء الجماعي؛ فقد ظهرت خطوط الفريق متقاربة، ونجح اللاعبون في استعادة الكرة سريعًا بعد فقدانها، بينما تحول الاستحواذ إلى وسيلة لخنق المنافس وليس مجرد تمريرات عرضية بلا فاعلية.

واستقبل المنتخب الإسباني هدفًا واحدًا فقط خلال سبع مباريات قبل النهائي، بعدما كان المنتخب الوحيد الذي لم تهتز شباكه حتى نهاية دور الـ١٦، وهو رقم يكشف حجم التوازن الذي صنعه المدرب لويس دي لا فوينتي بين الجمال الهجومي والانضباط الدفاعي.

وعلى الجانب الآخر، لم يكن طريق الأرجنتين مفروشًا بالورود، لكنه حمل الملامح التي ميزت الفريق منذ تتويجه في قطر ٢٠٢٢؛ الصبر، والصلابة الذهنية، والإيمان بالعودة مهما بدا الموقف معقدًا.

وتجاوز المنتخب الأرجنتيني دور المجموعات، ثم واصل مشواره وسط مواجهات شديدة الصعوبة، وكان عليه استدعاء شخصيته في أكثر من مناسبة، خاصة أمام مصر، عندما حسم مواجهة مثيرة بنتيجة ٣-٢، ثم أمام سويسرا في ربع النهائي، بعدما امتدت المباراة إلى الأشواط الإضافية قبل أن ينتصر التانجو بنتيجة ٣-١.

وفي نصف النهائي، وجد حامل اللقب نفسه متأخرًا أمام إنجلترا بهدف حتى الدقائق الأخيرة، لكن الفريق رفض الاستسلام؛ فصنع ميسي هدف التعادل الذي سجله إنزو فرنانديز في الدقيقة ٨٥، قبل أن يعود قائد الأرجنتين ويهيئ كرة الانتصار التي حولها لاوتارو مارتينيز برأسه إلى الشباك في الدقيقة الثانية من الوقت المحتسب بدل الضائع، ليقلب التانجو النتيجة إلى ٢-١ ويتأهل إلى النهائي.

ويختصر هذا المسار حقيقة المنتخب الأرجنتيني تحت قيادة ليونيل سكالوني: فريق قد لا يفرض سيطرته الكاملة طوال المباراة، لكنه يعرف كيف يبقى حيًا، وكيف يستفيد من التفاصيل الصغيرة، ويملك دكة بدلاء قادرة على تغيير اتجاه المواجهة.

ووصف سكالوني المعاناة بأنها جزء من الحمض النووي لكرة القدم الأرجنتينية، مؤكدًا أن خبرة التتويج السابق عززت ثقة اللاعبين وقدرتهم على تحمل الضغط حتى اللحظة الأخيرة.

يحمل النهائي مواجهة خاصة على مقاعد البدلاء بين الإسباني لويس دي لا فوينتي والأرجنتيني ليونيل سكالوني، بعدما سبق للأخير أن تلقى جانبًا من دراسته التدريبية تحت إشراف المدرب الإسباني.

ويعرف كل منهما طريقة تفكير الآخر، لكن المباراة لن تكون اختبارًا للعلاقة الشخصية بقدر ما ستكون صراعًا بين فريق إسباني يعمل كالآلة الجماعية، ومنتخب أرجنتيني يجمع بين التنظيم والمرونة والقدرة على تغيير أسلوبه بحسب ظروف اللقاء.

ويعتمد دي لا فوينتي غالبًا على رسم قريب من ٤-٣-٣، يتحول عند الاستحواذ إلى انتشار واسع في نصف ملعب الخصم، مع تقدم الظهيرين، ودخول الجناحين إلى أنصاف المساحات، ووجود رودري لاعب ارتكاز ينظم الإيقاع ويحمي العمق.

ويمنح لامين يامال إسبانيا قدرة استثنائية على خلق التفوق العددي في الجهة اليمنى؛ فهو لا يكتفي بالركض على الخط، بل يدخل إلى العمق، ويستدرج المدافعين، ويفتح المسار أمام تقدم الظهير، كما يملك القدرة على التسديد أو تمرير الكرة الحاسمة.

وفي الجانب الآخر، يوفر نيكو ويليامز السرعة والمواجهة الفردية، بينما يتحرك ميكيل أويارزابال بذكاء بين قلبي الدفاع، ويؤدي داني أولمو أو بيدري دورًا محوريًا في استلام الكرة خلف وسط المنافس.

أما سكالوني، فيتمتع بمرونة أكبر في الرسم التكتيكي؛ إذ يستطيع البدء بطريقة ٤-٣-٣، أو التحول إلى ٤-٤-٢، أو إضافة لاعب ثالث في قلب الدفاع عند الحاجة إلى حماية النتيجة.

> **«الماتادور» يحاول استعادة عرش 2010.. و«راقصو التانجو» يبحثون عن اللقب الرابع**

وتتمحور الخطة الأرجنتينية حول منح ميسي الحرية بين الخطوط، بينما يتولى لاعبو الوسط، وعلى رأسهم رودريجو دي بول وإنزو فرنانديز وأليكسيس ماك أليستر، مهمة صناعة التوازن والضغط وتغطية المساحات التي يتركها القائد.

وقد يلجأ سكالوني إلى مهاجم واحد في البداية، سواء جوليان ألفاريز أو لاوتارو مارتينيز، مع الاحتفاظ بالآخر ورقة حاسمة في الشوط الثاني، كما فعل بنجاح في عدد من مباريات البطولة.

كيف تستطيع إسبانيا خنق ميسي ورفاقه؟

تدرك إسبانيا أن محاولة فرض رقابة فردية كاملة على ميسي قد تمنح الأرجنتين مساحات إضافية؛ لذلك أكد دي لا فوينتي أن فريقه لن يعتمد مراقبة رجل لرجل، بل سيحاول الحد من وصول الكرة إلى القائد الأرجنتيني ومراقبته جماعيًا بحسب موقعه في الملعب.

وأوضح المدرب الإسباني أنه سبق له تجربة الرقابة الفردية على ميسي في وقت سابق ولم تحقق النجاح المطلوب، ولذلك سيعتمد على تضييق المساحات حوله وإغلاق زوايا التمرير بدلًا من تكليف لاعب واحد بملاحقته في كل مكان.

وسيكون رودري ومن أمامه لاعبو الوسط مطالبين بمنع ميسي من الاستلام بحرية بين الخطوط، مع ضرورة عدم اندفاع قلبي الدفاع بعيدًا عن مواقعهما، لأن تحركهما خلف القائد الأرجنتيني قد يفتح المجال أمام جوليان ألفاريز أو لاوتارو مارتينيز.

كما تحتاج إسبانيا إلى إيقاف دي بول وماك أليستر وإنزو فرنانديز، لأن عزل ميسي يبدأ أساسًا بمنع لاعبي الوسط من تمرير الكرة إليه في المناطق التي يستطيع منها الدوران وصناعة الفارق.

كيف يمكن للأرجنتين كسر الآلة الإسبانية؟

على الجانب المقابل، يعرف سكالوني أن الدخول في مطاردة طويلة للكرة قد يستنزف لاعبيه، ولذلك قد تتراجع الأرجنتين في بعض الفترات إلى كتلة متوسطة، مع إغلاق العمق وإجبار إسبانيا على اللعب نحو الأطراف.

وسيكون الضغط على رودري أحد أهم مفاتيح التانجو؛ لأن منح لاعب الوسط الإسباني الوقت الكافي يعني السماح له بتحديد إيقاع المباراة وتحريك الفريق من جهة إلى أخرى.

وقد تستهدف الأرجنتين المساحة خلف الظهيرين الإسبانيين، خاصة عند تقدمهما في وقت واحد، من خلال انطلاقات ألفاريز أو تمريرات ميسي المباشرة، كما يمكنها الاستفادة من الكرات الثابتة التي شكلت سلاحًا مؤثرًا خلال البطولة. وسيحاول سكالوني جر المباراة إلى أجواء بدنية وعاطفية، وكسر النسق الإسباني الناعم بالالتحامات والضغط المتقطع، لأن ترك إسبانيا تلعب بإيقاع مريح قد يحول المواجهة إلى حصار طويل يصعب الإفلات منه.